

. أزمة إعادة تحقيق الدواوين

(ديوان أبي دؤاد الإيادي انموذجاً)

أ.م.د محمد أحمد شهاب

العراق / جامعة سامراء / كلية التربية

المقدمة

إن الاهتمام بالتراث الشعري من لدن الباحثين ؛ ينم عن حب وشغف أولئك بتراث الأمة ، ومحاولة إظهاره وإخراجه إلى حيز الوجود ومسح غبار الزمن عنه . وبما أن العرب أمة شاعرة لذلك اهتم الأوائل بالشعر والشعراء وأصبحت منزلة الشاعر عظيمة يهتم بها الفرد العربي على مر العصور ، وقد كثرت الأقوال حول أهمية الشعر سواء بنظمه أم بإنشاده وهذا الذي دعا الرواة إلى أن يبحثوا عن الأشعار القديمة مما حفز بعضهم على روايتها وتدوينها . وقد ذكرت كتب الفهارس والمختارات الشعرية عدداً كبيراً من الشعراء . ولكن يد الزمن قد فعلت فعلتها بضياح كثير من هذا التراث . كل ذلك قد دعا إلى إعادة جمع شعر من لم يصل إلينا ديوانه مخطوطاً . أما الدواوين التي بنيت على اساس الجمع والتحقيق تبقى عرضة للإستدراك والإضافة على مر العصور عندما تتوافر الأدوات العلمية الصحيحة ، والمنهج الرصين ، والبحث الجاد ، والتتبع السليم وهذا الأمر يُعد ضرورياً للحفاظ على التراث العربي، ومن باب التواصل العلمي الذي اضرت به عدّة عوامل منذ عصر التدوين إلى يومنا هذا، ولكن هناك بعض المشكلات التي انتابت بعض الدواوين المعتمدة على الجمع والتحقيق منها التسرع في إصدارها من دون النظر إلى مَنْ سبق في هذا المضمار سواء أكان تجاهلاً أم عدم معرفة به أو سرقة لجهود من سبقه أو إغماطاً لحق السابق ، فنجد بعضهم قد اضطرب في المنهج العلمي للجمع والتحقيق والذي يُنبئ عن فهم خاطئ لأبجديات العمل ومعتمداً على الكيفية في الجمع والترتيب والتخريج ، أي أنه قد شق طريقة جديدة في أوليات المنهج يحسب أنها صائبة والعكس صحيح ، فالتكرار في إخراج مجاميع شعرية أو دواوين يجب أن يكون على أسس علمية واضحة المقاصد والمنهج وليس بالعبث والانتحال والسرقة من الطبقات السابقة وغيرها . فالموضوع . إعادة تحقيق الدواوين المصنوعة (سابقاً) . يشكّل بعداً خطراً في المدونة الشعرية العربية في الوقت الحاضر ، ولاسيما فيما يخص الدواوين التي صنعها المستشرقون وغيرهم ، ذلك أن

في إعادة شروطاً من الواجب توافرها في الطباعات المعادة منها الوقوف على مخطوطات جديدة تسهم إسهاماً فاعلاً في تغيير خريطة الديوان المطبوع ، من حيث كثرة المستدركات التي حصلت على المجموع الشعري ومعها الملاحظات النقدية . إن وجدت . ، كل ذلك يدفع باتجاه إعادة التحقيق ، أما سوى هذه الشروط الرئيسة فلا يمكن البت بصلاح إعادة التحقيق .

أما اليوم فنحن إزاء مشكلة اللص والنحل وحتى السرقة التي باتت عاملاً فاعلاً في إعادة التحقيق تاركةً وراءها جهود الآخرين من غير إشارة أو تنازل وهذه الجهود قد تتوزع أحياناً على الرسائل الجامعية التي كانت قد اشتغلت على تحقيق ديوان شاعر ، أو اشتغلت كدراسة لشعره وألحق في آخرها مستدرك على ديوان الشاعر المدروس ، والأدهى من هذا وذاك أن بعض النشرات الحديثة سيئة بكل المقاييس العلمية ، إذ أنها لم تتقن إلا الإخراج الفني للديوان ، وهذا ما دفعنا إلى كتابة بحثنا الذي عرضنا فيه لقضية باتت تشكّل عبئاً على التراث العربي عامة والشعري الجاهلي خاصة عندما أعاد الدكتور أحمد هاشم والمدرسة المساعد أنوار الصالحي تحقيق ديوان أبي دؤاد الإيادي عن نشرة المستشرق غرباوم .

وقد اشتغل البحث على دراسة أوجه التطابق والاختلاف والأوهام في ديوان أبي دؤاد الإيادي الذي نُشر عن دار العصماء . 2010 مع نشرة غرباوم في كتابه (دراسات في الأدب العربي)، ورسالة الماجستير المقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد . 1990 من :علي حسن الجنابي الموسومة (أبو دؤاد الإيادي دراسة موضوعية وفنية) في محاولة للوصول إلى إمكانية البت بصلاح إعادة نشر الدواوين المحققة قديماً ، والمسوغات التي توجب ذلك على وفق المنهج المتبع في تحقيق النصوص ونشرها ومدى مطابقتها لسلامة النشر، والمنهج، والإحالات العلمية من تخرّيج وسواه، وكذلك مطابقة القسمين الخاصين بأخبار الشاعر وشعره ، فضلاً عن إمكانية المحقق (د. أحمد هاشم) من التخلص من قيود المنهج الاستشراقي في تحقيقه للنصوص الشعرية والاستفادة المتحققة من ملاحظات مترجم القسم الخاص بابي دؤاد (د. إحسان عباس رحمه الله) على نشرة غرباوم ، وما اضافه الباحث علي الجنابي في رسالته المذكورة .

فقد جاء البحث مقسماً على مقدمة اشتغلت على قضية القبول والرفض في إعادة نشر الدواوين التي أعيد تحقيقها عن طباعات مازالت متداولة في الأوساط المكتبية ، وخطورة إعادة الطبع تكمن في غبن حق الآخرين واقصد من كتب ملاحظات أو أوهام أو نشر مستدركا على ذلك

الديوان من غير أن يشير إليها المحقق الجديد وهذا ما حصل مع الدكتور أحمد هاشم في تحقيقه لديوان أبي دؤاد عندما غبن حق غرباوم ود. احسان عباس والاستاذ علي الجنابي في عدم اشارته إلى جهودهم جميعاً مع أنه قد اتكأ في جل عمله عليهم ولاسيما الأخير منهم عندما لصَّ جهده في القسم الأول من الديوان (القسم الخاص بحياة الشاعر) إذ لخص الفصل الأول من رسالته ، وكذا فعل مع المستدرك الذي فاق ما اضافه د. هاشم. وكل هذا قد جرى من دون إشارة الا ما ندر وقُصد بها المواربة .

أما المادة الرئيسة في البحث فتكمن في تتبع منهج المحقق في التخريج وإيراد القطع الشعرية ، والإحالات ، وقضية الشعر المتدافع بين أبي دؤاد وغيره من الشعراء ، ومطابقة القطع الشعرية بين الطبعة الأولى (غرباوم) والطبعة الثانية (د.هاشم) في محاولة لإستخلاص ما انفرد به الثاني عن الأول من قطع وأبيات وأخبار وكذا الحال مع رسالة الاستاذ الجنابي ، وبيان تلك الجهود وفردتها هو ما يحقق الشرط الأكثر قبولاً في إعادة الطبع ، وهذا الجانب يكفي بالحكم على جدوى إعادة التحقيق من عدمه ، ولاسيما أن المحقق د. هاشم قد حصل بعد هذا التشذيب للديوان على سبعة عشر بيتاً وهذه النسبة لا تسوّغ له إعادة التحقيق .

أما ظن الباحث من أنه قد أتى بجديد فيما يخص شعر الإيادي يحسب أنه إضافة على الديوان فقد اثبت البحث في صفحاته أن الأبيات الزائدة وقعت في إشكالية التدافع والنسبة غير الصحيحة لأبي دؤاد الإيادي وهذا ما أوقع المحقق في وهم منهجي كبير عندما لم يفرد باباً للشعر المتدافع وهذا الامر قد يوحي بانه عن قصد لأن المحقق لو كان قد افرد باباً للمتدافع لم يبن له جهد عن غرباوم ، لأن المنهج الاستشراقي الخاص بالتحقيق يحاول الابتعاد قدر المستطاع عن الشعر المتدافع بين الشعراء ، وهذا فعلاً قد حصل في ديوان أبي دؤاد ، لأن هناك ابياتاً قد أبعداها غرباوم من الديوان على الرغم من أنها موجودة فعلاً في كتب كان قد استقى منها مادته في جمع الديوان ولاسيما كتاب الخيل لأبي عبيدة الذي نقل عنه غرباوم كثيراً من الأبيات أما مستدرك الدكتور أحمد هاشم فقد جاء من صلب كتب حديثه العهد بالاعراج إذ لم تُعرف في وقت غرباوم أو لم تكن موجودة فعلاً في أوربة .

ملاحظاتنا على مقدمة المحقق :

افتتح المحقق مقدمته بذكر الرجال الذين أجادوا وأبدعوا ورفدوا الدارسين بالمجموعات الشعرية ، وعلى خطاهم سار في عمله ، ولا نجده قد عقد عزمًا أو إجادة أو حتى إبداعًا يرفد به الدارس ، اللهم إلا إذا كان قد نشر مستدركه ذي السبعة عشر بيتاً في بحث مستقل ، لا أن يتجه إلى إعادة تحقيق ((ديوان)) أبي دؤاد ، ذلك أن في إعادة التحقيق شروط منها أن يحصل على نسبة استدراك تفوق نصف المجموع وهو ما لم يحصل عليه الدكتور أحمد هاشم . (ينظر الجدول المرفق مع بحثنا في بيان حصة د. أحمد هاشم) .

أما قول المحقق: ((بعد أن اطلعنا على المجموع الشعري للمستشرق غوستاف غرانباوم وجدنا إن الكثير من شعر أبي دؤاد لم يذكر، فضلاً عن الاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الطبعات القديمة أو المخطوطة، لذا وجدنا أن إعادة الجمع والتحقيق ضرورة ملحة)) .

نقول : إن هذه الأسباب لا تسوغ إعادة الجمع والتحقيق ، فهناك دواوين أصابها ضرر كبير من جهة خروج طبعتها ناقصة كديوان ديك الجن الحمصي بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبد الله الجبوري بطبعته البيروتية ، إذا استُدرِك عليه ستة مستدركات، بدأ من سنة 1970 إلى سنة 1990م ، إلى أن أعاد تحقيقه وأخراجه بصوره شاملة مظهر الحجي وأصدره اتحاد الكتاب دمشق 2004م⁽¹⁹⁾، كما إننا لم نجد المحقق قد اعتمد على مصادر بالحجم الذي ذكره ، إذ أن جلها مصادر قد دل عليها غرنباوم والأستاذ على الجنابي أما مصادره المخطوطة التي أشار إليها في مقدمته فلم نجد أنه قد استعمل أية مخطوطة ، وهذا يمكن مراجعته من قائمته مصادره ومراجعته ونجد المحقق يضع هامشا على كلمة ((لم يذكر)) ويقول فيه: ((ووضع الدكتور علي حسن الجنابي مستدركا في آخر رسالته (أبي داود الإيادي دراسة موضوعية وفنية) غير أن المستدرك لم يكن وافيا فما وجدناه لم يذكر في المستدرك أيضا)) . فنقول : إن الأستاذ الجنابي لم يكن عمله إعادة تحقيق الديوان بل إن ما جاء به في مستدركه هو يتفضل به على شعر أبي دؤاد، وعلى أية حال فإن مستدركه أكبر من مستدرك الدكتور أحمد هاشم ، إذ بلغ ثمانية وأربعين بيتا ، وأن الدكتور أحمد هاشم لم يشر إليه قطعاً فيما أدرجه من قطع هي من صلب مستدرك الأستاذ الجنابي .

قال المحقق ص2 من المقدمة : ((وقد كان الوصول إلى طبعة (غرنباوم) متعذرا لقدم الطبعة وقتها في المكتبات)) .

نقول: إن العبارة التي أوردها المحقق غير دقيقة لأنها تجافي الحقيقة ، ولأنها أوحى بأن المحقق لم ير الديوان وهو يحيل عليه في صفحات كثيرة من عمله !. ويناقض نفسه في النقطة السابقة لكلامه هذا بقوله : ((بعد أن اطلعنا على المجموع الشعري ...)) نخلص مما تقدم أن المحقق قد تنكر لمستدرك الجنابي ، هذا أولاً ، وأضطرب في بيان وجود الديوان الذي طبع في سنة 1959م وهذا التاريخ ليس بالبعيد ولاسيما أننا نستعمل كتباً تعود إلى قبل ذلك التاريخ بعشرات السنين والمراجع لقائمة مصادره ومراجعته يجده قد استعمل مصادراً تعود إلى ما قبل 1900 ؟!. وهذا يوحي بأن مصادره التي كانت قبل 1959م قد اتكأ فيها على هوامش الديوان صنعة غرناوم ورسالة الاستاذ الجنابي التي تطابقت مصادره معها بما يقرب من (90) مصدراً . مما يشكل نسبة 45% من مصادر الدكتور أحمد هاشم . وتشابه مصادره مع عمل غرناوم - باستثناء الطبعات وسنينها - بما يقرب من (82) مصدراً .

أما تقسيم المادة على وفق العنونة التي درس فيها حياة أبي دؤاد، فقد كان الدكتور أحمد هاشم أسيراً لمنهج الأستاذ علي الجنابي ومعالجات الدكتور احسان عباس بالدرجة الثانية ، فقد اشترك مع الأستاذ الجنابي في العنوانات والمعالجة والطرح والمصادر ، علماً أنه حاول التلاعب بتقسيمات الأستاذ الجنابي فدمج عنوانين أو أكثر تحت عنوان واحد ، كما في قسم حياته فقد صنع توليفة من مطلبين موجودين في رسالة الجنابي هما ولادته وأسرته .وفاته أن يشير وهو في سنة (2010م) عصر الحوسبة والموسوعات الى قضية وجود ديوان لأبي دؤاد، أو تتبع اشارات القدامى له ، ولاسيما أن الأستاذ الجنابي قد بحث هذه القضية في رسالته بثلاث صفحات ، والأغرب من هذا ، أن المحقق قد نقل قطعة شعرية من خزانة الأدب للبغدادى وقد ذيلت هذه القطعة بنص للبغدادى قال فيه ((قال ابن السكيت في شرحه لديوان ابي دؤاد)) وهذا يوحي بأن المحقق كان غير دقيق في استعماله للمصادر أو أنه نقلها من مصدر فيه الإشارة إلى الخزانة من دون أن يراها هو ، وهذا الأمر غريب جداً لأن الخزانة متوفرة في أغلب المكتبات . وسنحاول أن تكون المعالجة والنقد بحسب تقسيمات المحقق في .

القسم الأول :

اسمه ونسبه :

ص3 : وصف الدكتور أحمد هاشم أبا داود الإيادي (بالشاعر الكبير) ، ولم نجد هذه الصفة عند أغلب النقاد العرب القدامى ولاسيما الرؤوس الكبيرة في النقد، فالأصمعي على سبيل المثال لم

يعده فحلاً ، كما لم نجد أي بيت للأيادي قد استعمل شاهداً نقدياً إزاء شواهد الشعراء الكبار كأمري القيس وجرير والفرزدق وأبي تمام ... الخ .
أما ما أورده المحقق من أسماء للشاعر فنقول : كان المحقق ميالاً إلى تعقب مقولة غرباوم والجنابي وتكرارها في هذا العنوان (اسمه ونسبه) ، ولا سيما عندما أورد الأسماء تبعاً مردفة بأحالاتها المصدرية المكررة بعينها . ولكن ما حدث هو فقط تغيير طبعات الكتب بأخرى أحدث منها بفعل تقادم الزمن بين عمل غرباوم والجنابي من جهة وعمله من جهة أخرى، بل ان القضية تكاد تقترب من تعريب المنهج ، فغرباوم يذكر اسم المؤلف و د. أحمد هاشم يذكر الكتاب، وما الفرق؟! ونذكر أمثلة لذلك منها :

ذكر غرباوم مجموعة أسماء للأيادي منها :

جويرية : وأحاله غرباوم إلى الأغاني والسيوطي وبروكلمان .

أما د. أحمد هاشم فقد أحاله على شرح شواهد المغني فقط وهو المصدر الثاني عند غرباوم (السيوطي) ، وقد وهم المحقق في الهامش عندما نسبته إلى البغدادي ، لأن ما ألفه البغدادي هو شرح أبيات مغني اللبيب أما شرح شواهد المغني فهو للسيوطي . تنظر قائمة مصادره تسلسل 138-150 . وبذلك يكون غرباوم قد فاقه بمصدرين .

حارثة: نقله غرباوم من: الأغاني ، وابن خلكان ، والاصمعيات . هكذا الترتيب .، أما د. هاشم فقد نقله من مختار الأغاني؟! . وهذا الإجراء لا يصح لوجود الكتاب الأصلي (الأغاني) وبوجود الكتاب الأصلي لا يصح النقل عن المختصر ، أو المذهب ، أو المختار .

حوثرة : مصدرهما الوحيد هو تاريخ اليعقوبي . وكذا الحال في اسم (جريرة) .

حنظلة بن شرقي : نقله غرباوم من (ابن قتبية ، الطيالسي) ، أما د. هاشم فنقله فقط عن الأول وأحال إلى الشعر والشعراء ، مع العلم أن المكاثرة للطيالسي كان قد استعملها د. هاشم وهي في قائمة مصادره في تسلسل (232) ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قصور في التتبع وعدم الإحاطة . أما هامش ص3 فنجد مضطرباً غير مراعى لترتيب المصادر زمنياً، كما في هـ1، هـ2 ، أما ما جاء في هـ10 ، عندما عدّ د. هاشم ومن قبله الأستاذ الجنابي أن الزركلي قد وهم في قضية اسم أبي دؤاد ، ونحن لا نجد أي وهم لأن الزركلي ذكره باسم (جارية بن الحجاج) كما في الجزء الثاني ص106 طبعة دار العلم للملايين ط17 ، 2007م .

وما وقع فيه د. هاشم من وهم مرده إلى النقل غير الدقيق ، إذ أنه أخذ الكلام برمته من الجنابي في رسالته ص16 هامش 4 . مع أن الجنابي متقدم على عمل د. هاشم إلا أن الأخير قد فاته مراجعة المصادر الكثيرة التي استعملها الأول في هذه الصفحة وفي أكثر صفحات حياته ، وهذا يعطي صورة واضحة جداً من أن د. هاشم قد لخص الفصل الأول من رسالة الجنابي وسماه القسم الأول من ديوان أبي دواد .

ص4 ذكر د. هاشم في هامش 3 من هذه الصفحة قضية (حذافة أو حذاقة) والذي لم يثبت فيه لأي رأي يميل .

ونقول أن الصواب هو (حذاقة) على الرغم من أنه ينقل في أغلب صفحات القسم الأول (حذافة) ويورد أبياتاً مكتوباً فيها (الحذاقي ... الحذاق ... الخ) . علما انه قد نقل كلامه في هذه الصفحة من الأستاذ الجنابي ص18 بمصادره ومراجعته لاسيما حدود وضع علامات الهوامش ومعالجتها .

ص5 : فات المحقق أن يرجع الى بعض كتب ابن دريد التي عمل عليها أولاً بعض المستشرقين منها : أ / (السرّج واللحام) عناية وليم رايت ، مط : بريل 1859 .
ب / (الملاحن) عناية وليم رايت ، مط : ليدن 1859 .
ج / (وصف المطر والسحاب) وليم رايت ، بريل 1859 .
فنجد أن العناية الاستشراقية وقعت على ثلاثة كتب أخرى سوى الجمهرة والاشتقاق ، فكان على المحقق أن يعود إليها إلا أنه يجزم بكلامه بمجرد أنه اطلع على مصادر غرباوم أو أن يكرر مقالة الجنابي .

وفي الصفحة نفسها فاته ان يذكر رواية السمعاني في الانساب والزبيدي في تاج العروس فيما يخص اسمه (جارية بن حمران) .

أما هوامش الصفحة فينطبق عليها ما ينطبق على غيرها في الاضطراب في الترتيب ، ومن الغريب جداً أن د. هاشم صنع متناً من هوامش الأستاذ الجنابي الموجودة في رسالته ص17-18 .

ص6 : كنا نأمل من المحقق أن يفصل القول في كنيته وأن يربطها بقضية نسبة بعض القطع الشعرية التي نسبت إلى ابن أبي داود أو دؤاد ، وما مدى صحة هذه الكنى ، ولاسيما ان المحقق لا يميز

بين أبي دؤاد الإيادي (الجاهلي) وابن أبي دؤاد (الشاعر الوزير العباسي) الذي كتب الجاحظ فيه رسالة برأسها ونشرها (شارل بلا) في مجلة المشرق سنة 1916م.

إلا أن اتكائه على الجنابي واضح وبين في هذه الصفحة ولاسيما في قوله: ((قافزاً مختصراً...)) تنظر رسالة الجنابي ص 19 هامش 2 ، وكذلك قوله: ((إن أقدم من كناه ...)) تنظر: رسالة الجنابي ص 20 ، وبالمصادر والصفحات ذاتها باستثناء الاصمعيات التي استعمل د.هاشم طبعة الطريفي - غير العلمية - لذا اختلف رقم الصفحة ، علماً أنها عند الجنابي كانت الطبعة الهارونية .

أما ما ذكره د.هاشم في هامش 5 ، فقد وهم فيه وحصل التباس عنده لأن العلامة وضعت في المتن عند ابن قتيبة وكنا ننتظر منه ان يخرج الكلام عن الشعر والشعراء ج 1 ص 237 ولكنه لم يفعل هذا وإنما عمد إلى شرح مفردة إياد ، وهذا إلباس وتعمية ما بين المتن والهامش .

ص 7 : نسأل المحقق هل هناك فرق بين الهمز في الأول (دؤاد) ورفع الهمز في الثانية (دواد)؟ . فهو لم يلتزم بهذه المسألة في نسبة القطع الشعرية، فكنا نأمل أن يوضح هذه القضية أولاً وبصورة دقيقة ومفصلة كي يتسنى للقارئ وهو يمر على تخريج الاشعار أن يلم بابعاد الكنية ذات الهمزة من عدمه.

أما ما نسبته المحقق إلى ابن حبيب في كنى الشعراء من أن كنية الإيادي (أبو دواد) والصواب (أبو داود) .

كما استند المحقق في ترجيح الكنية إلى كلام الجنابي الذي لم يشر إليه قطعاً وهو في رسالته ص 20 ، علماً أن المصادر والصفحات مطابقة لما ورد عند الجنابي في ص 20 هامش 9 و 10 .

نسب المحقق الى الأستاذ الجنابي خطأ وقع فيه عندما أرجع نسب العرب إلى ثلاثة اصول (عدنان ، وقحطان، وقضاعة) . نقول إن الجنابي نقل نصه من كتاب الانباه على قبائل الرواة لابن عبد البر القرطبي ، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى نجد أن ابن حزم في جمهرته ص 7 طبعة علمية ط 1 1989م - يقول : ((جميع العرب يرجعون إلى ولد ثلاثة رجال : وهم عدنان وقحطان وقضاعة)) .

أما البيت الذي أورده المحقق لأبي دؤاد فقد صرفه بما يخدم وجهة نظره (حذف)، إلا أن الإشكال الذي وقع فيه المحقق هو عندما أورد رواية البيت في القسم الثاني أشعار الإيادي وفي ص 163 القطعة 88 البيت 16 ب(حُذاق) وليس (حذاف) التي ذكرها في ص 8، إذ أن النقل جاء بصورة

خاطئة، ذلك أن المحقق أورد البيت الشعري كما يحلو له في القسم الأول وذكر البيت بصورته الصحيحة في قسم (الأشعار) .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن التعليق الذي ينص على البطون التي ينتمي إليها الشاعر خاص بالجنابي - ينظر رسالته ص 19 .

وينبغي أن نشير إلى الآتي ، حذافة هو من ولد سعد بن سهم ويشير ابن حزم إلى انقراض ولد حذافة بن سعد بن سهم - بقوله : ((فكان لهم عدد ، وقد انقرضوا كلهم)) تنظر الجمهرة ص 165 . أما (حذافة بن قيس بن عدي أبو الأخنس وخنسي من المهاجرين بدري)) ص 165 من الجمهرة . وقد وهم المحقق في هامش رقم 7 عندما ذكره بجمهرة أنساب العرب ، لأن صواب الاحالة في المؤلف والمختلف كما هو موجود في رسالة الجنابي ص 19 ، لأن ابن حزم عرّف ب (يقدم) ولم يذكر الكلام الذي ذكره المحقق واسنده إلى الجمهرة .

ص 9 : أشار المحقق إلى بعض الاسماء وبعد تتبعها في مصادر الانساب ولاسيما الجمهرة وجدنا الآتي : يقول ابن حزم في ص 159 : ((فولد جُمح : حذافة وسعد ، فولد حذافة : وهب وأهيب ، فولد وهيب : خلف وحبيب ووهبان . فولد خلف أمية ، وكان يعرف بالخطرير ؛ قُتل يوم بدر يوم أحد ...)) . إلا أن ما أراده المحقق الخلط والتعمية ليصل في نهاية ﷺ ؛ وأبي قتله رسول الله المطاف إلى أنه حذافي وليس حذاقي ، لأن (منبه) هو الجدل الرابع لأبي دؤاد . والشاعر هو قبل الاسلام بعشرات السنين ، فكيف بالجد الرابع والخامس ؟!

ص 10 : وهم المحقق في اسم مياه (اياد) عندما قال : ((لصاف) والصواب (الصفاف))) .

ص 11 : لم يذكر المحقق الشرف الآخر الذي نالته (اياد) فترك الكلام وهو بحاجة إلى تامة ، وتمتمته هي سداة البيت الحرام بعد (جرهم) ، كما أن هامش الصفحة أخذ بقضه وقضيضه من الجنابي .

ص 13 : وهم المحقق في صفحة كتاب دراسات في الأدب العربي عندما ذكرها ب (207) في هامش 5 . والصواب هي (257) .

ص 14 : فاته أن يذكر النصوص التي تؤيد كلامه هذا متحصلاً نتيجة النقل غير المسؤول عن غرباوم، علماً أن نص قيس بن زهير الذي فات الاثنين هو⁽¹⁹⁾ :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى جار كجار أبي دؤاد

أما قول المحقق: ((وهذه القصيدة غير موجودة فيما أعدنا جمعه من شعره ، ولم يشر احد آخر إليها)) وهذا الكلام ليس للمحقق بل للأستاذ الجنابي ، تنظر ص22 من رسالة الجنابي .

أما ما وقع في الهامش (4، 5) فيما يخص التخرّيج على كتاب شرح ما يقع فيه التصحيف ، فقد اتكأ المحقق على الأستاذ الجنابي في تخرّيجه من هذا الكتاب ، لأنه لو كان فعلاً قد اطلع عليه لذكر البيت الذي اوردناه في مستدركنا في آخر البحث .

ص15: المقطع الاول: إن جل كلام المحقق قد ورد في كتاب غرباوم كما ذكر المحقق ولكنه لم يضع حدوداً للإقتباسات ، لأنه لم يغيّر في الكلام الا كلمتين (قومه بدلاً من ايادية ، ورسلك بدلاً من مهلك .)

ص16 : حصل لبسٌ من جهة المحقق عندما قال: ((وسار شاعرنا أبو دواد على نهج كعب ، واخذ يفعل بجيرانه مثل ما فعل كعب به ولبعض أهل العصر في التمثيل به :

وعجزى بان عن وصل الإيادي كجار أبي دوادٍ للإيادي

نقول: وهم الثعالي (ثمار القلوب) وأوهم المحقق عندما جعلوا هذا البيت شاهداً على فعل أبي دواد بجيرانه كفعل كعب بن مامه الإيادي، وعليه فالمقصود في البيت هو كعب وليس أبا دؤاد .

ص18 : لم نجد الشعر الموجود في هذه الصفحة في كتاب دراسات في الأدب العربي ص258-259 ، كما اشار المحقق في الهامش (1) .

أما عنوان (مكانته) فنقترح أن يغيّر إلى مكانة القبيلة في شعر أبي دواد ، لأن الكلام إنما جاء عن مكانة هذه القبيلة في شعر الإيادي ، وليس عن مكانته .

أما الهامش (4) فقد قدّم المحقق كتاب دراسات لغرباوم على تاريخ يعقوبي ، والاشتقاق ، وعليه فالكتاب كان حقه أن يتأخر عن الكتابين ، ولا سيما أن المحقق لم ينقل الهامش عن دراسات ، لأن ارقام الصفحات التي ذكرها المحقق تختلف عمّا هو موجود عند غرباوم .

ص22: أشار المحقق إلى أن باحثاً ((آخر بعد أن جرى ترتيب الشعراء بحسب التسلسل التاريخي أنه توفي سنة (550م))) .

نقول : إن ما قصده المحقق وخرّج الكلام في الهامش أنه بروكلمان 1: 118 ، والصواب أن بروكلمان لم يذكر هذا الكلام، وإنما اكتفى بذكر معاصرة الشاعر للمنذر بن ماء السماء (506. 554م) .

أما ما ذكره المحقق في منزلته الشعرية فقد جاء عند الأستاذ الجنابي ص47 من رسالته .

ص23 : فاته أن يخرج القطعة الشعرية وهي في كتاب الخيل لأبي عبيدة ص13 .

أما وصف الأصمعي فنرى أن ترفع الأقواس من حول النص لأن الكلام الموجود داخلها يتطابق مع ما موجود في الأغاني ولا يتطابق مع الشعر والشعراء لأن ابن قتيبة ذكر الإيادي على أنه ((أحد نعات الخيل المجيدين. قال الأصمعي: هم ثلاثة، أبو دؤاد في الجاهلية، وطفيل والنابعة الجعدي)) . أما تاريخ الأدب العربي فلا وجود للنص فيه لأن بروكلمان عدّ الإيادي (أحد وصّاف الخيل) فقط . وشتان ما بين نص ابن قتيبة ونص بروكلمان .

ص24: وفي هذه الصفحة حاول المحقق أن يجمع آراء النقاد العرب في بيان منزلة الإيادي ، لكنه لم يردف أقوالهم بالتحليل والتدقيق ، فقد تركها من دون أن يعلّق عليها ! . وفيها أيضاً قد اتكأ على جهد الأستاذ الجنابي (تنظر رسالة الجنابي ص 50 51).

وإضافة لذلك فقد وهم المحقق وهماً منهجياً في حالته لنص ابن طباطبا على رسالة الجنابي ، وكان إلزاماً عليه ان يخرج الكلام على كتاب عيار الشعر وقد استعمله في الهامش السابق ، ولكن سرعان ما يكشف القارئ أن المحقق كان شديد الاعتماد على جهد الجنابي عندما يفحص النصوص المقتبسة ليرى أن حدود التنقيص ما بين الابتداء والانتهاى مشابهة لما موجود عند الجنابي ، وسنعرض أمثلة لذلك فقد أورد الجنابي نصاً للحاتمي على بيت لأبي دؤاد كان قد اعجب به ((انه أبدع أمثال الإعجاز)) وقد كرر د. هاشم هذا الكلام في هذه الصفحة ، وبالعودة إلى كتاب الحاتمي (حلية المحاضرة) نجد أن كلامه وبالنص كان ((ومن الإعجاز السائرة في الأمثال)) ص258 من الحلية ، الا ان البيت قد جاء في ص 261 من الحلية ، وهما (الجنابي وهاشم) قد أوردوا رقم الصفحة التي ورد فيها بيت الإيادي ، لا التي ورد فيها التعليق ! فهذا النص يكشف حقيقة الاتكاء الواضح من الدكتور أحمد هاشم على رسالة الأستاذ الجنابي والا لما كانت هذا الحدود في النصوص والمشابهة في ارقام الصفحات وحتى التغيير في النص .

أما المثال الثاني فقد أورد الجنابي نصاً للعسكري احتجته الصفحة 51 من رسالة الأستاذ الجنابي وهو ((يصفها بأنها من بديع ما قيل عن صفة الفرس)) وطبعاً د. هاشم يكرر هذا الكلام ، الا أن ما جاء فعلاً عند العسكري في ديوان المعاني هو قوله : ((ما جاء عن القدماء في صفة الفرس)) والفرق واضح بين النصين ! .

ص25 : نرى أن يضبط نص الأصمعي عندما أوردته المحقق ب((صالح ولم يقل أنه فحل)) والصواب ((صالح لم يقل أنه فحل)) ، وكذلك نص الخطيئة مع سعيد بن العاص ((فأنشدها حتى أتى عليها . قال سعيد : فمن يقولها ؟ قال : أبو دؤاد الإيادي))، والصواب ((ثم أنشدها حتى أتى على آخرها . قال سعيد : ومن يقول هذه ؟ قال : الشعر لأبي دؤاد الإيادي)) . كما أن المحقق قد رفع من

شأن مقولة الخطيئة ، على الرغم من أنه قد فضل شعراء آخرين كزهير وعبيد بن الابرص والنابعة، يقول د. المطليبي: ((لا شك أن في أقوال الخطيئة تناقضاً لا يمكن تجاوزه))⁽¹⁹⁾

ص26: قال المحقق معلقاً على شعر سراقبة البارقي ((فقد جعله شاعر الأمة)) نقول: ليس المراد هذا بل أن البارقي أراد القول بأن الإيادي شاعر أمة ، أي : قبيلته وهي إياد .

ص27: نقل المحقق نصاً لغرباوم وخرّجه على رسالة الجنابي ، والصواب أن يخرج على كتب دراسات في الأدب العربي ص 265 .

ص28: نقل المحقق كلام الأستاذ الجنابي فيما يتعلق بقضية التأثر والتأثير بين الشاعر وامرئ القيس بقضه وقضيضه ، ولكن فاته أن يذكر نص ابن رشيق 1: 198، الذي ينهي التدافع والريادة ((... وكان امرؤ القيس راوية أبي دؤاد الإيادي: مع فضل نحيزة، وقوة غريزة، ولا بد بعد ذلك أن يلوذ به في شعره، ويتوكأ عليه كثيراً)) .

أما فيما يخص الاستشهاد بشعر الإيادي فقد كان من الأسلم للمحقق أن يعرض نماذج من أصناف تلك الاستشهادات كما فعل الأستاذ الجنابي ص58، لا أن يذهب إلى تلخيص المسألة ، ثم أنه لم يعرض لقضية مهمة وهي أن ((العرب لا تروي شعره، لأن ألفاظه ليست بنجدية)) على قول ابن قتيبة والقاضي الجرجاني والبغدادي صاحب الخزانة ؟!

نختم هذه القراءة في القسم الأول بالقول : إن النصوص التي وقعت بين هلالين عند د.هاشم وعددها ثلاثة وعشرين نصاً ورد منها سبعة عشر نصاً عند الجنابي مطابقاً لبداية النص ونهايته. وقد كنّا نأمل من المحقق أن يطلعنا على أمور جديدة كان قد توصل إليها ، إلا أنه كان أسيراً لتقسيمات الأستاذ الجنابي ، وقد اغفل عن كثير من الأمور المهمة ولاسيما فيما يتعلق بديوان الشاعر وإشارات القدامى له ، علماً أن الجنابي كان قد استوفى هذه القضية في ص83-85 .

الملاحظات على منهج التحقيق :

1. أوقع المحقق نفسه باشكالية المنهج من جهة المزاوجة بين المنهج الاستشراقي والعربي في تخريج النصوص الشعرية التي لم يخرج منها المحقق سليماً . فالمنهج الاستشراقي يذكر في أحيان كثيرة اسم المؤلف والمحقق يُعَرَّب هذا المنهج مبدلاً اسم المؤلف باسم كتابه ، وهل في هذا التعريب من فائدة علمية تصب في خدمة شعر الإيادي ؟!، فغزلباوم يذكر أبو عبيدة وابن قتيبة ، ود. هاشم يذكر الخيل ، والمعاني الكبير .
2. وقع المحقق في وهم كبير لاسيما في عنوان الكتاب . فنجد إن من الصواب أن يقول (شعر أبي دؤاد الإيادي) لأن برأينا الشخصي أن الديوان يكتب مرفقاً باسم الشاعر عندما يكون العمل قد حقق عن أصل مخطوط ، أما في حالة الإيادي الذي جمع شعره من بطون الكتب على يد غزلباوم أولاً – والذي اسماءه شعر أبي دؤاد – هو إجراء صحيح ، وهذا العنوان (عنوان غزلباوم) مرّ بمباركة احسان عباس وموافقته عليه ، فلو كان لنا أن نقول (ديوان) لأثبت ذلك الدكتور احسان عباس . وعليه كان على الدكتور أحمد هاشم أن يقول شعر أبي دؤاد الإيادي .
3. كان الأجدر بالمحقق أن يقسم القسم الثاني من الكتاب (الشعر) على قسمين ، الأول يعنون ب(ما نسب له) والثاني(ما نسب له ولغيره) ولاسيما بعد أن وجدنا أن ما يقرب من أربعين قطعة شعرية يشوبها التدافع سواء أكانت قطعاً بأكملها أم أبياتاً من ضمنها .
4. يعتمد المحقق إلى تجزئة الأبيات التي وردت في الكتاب الواحد بحسب تسلسلها في القصيدة كما في ق 1- ق 2 الخ ، وهذا واضح في أكثر من (85) قطعة من مجموع (110) قطعة .
5. لم يلتزم المحقق بالمنهج العلمي في استعمال المصادر على النحو الآتي :
أ / لم يلتزم بإيراد مصادر التخريج بحسب كثرة الأبيات، أي ان يقدم المصدر الذي أورد القطعة كاملة على بقية المصادر، وهذا إجراء متعارف عليه في جمع الشعر وتحقيقه .
ب / لم يهتم المحقق بتسلسل مصادره – موافقا غزلباوم – التي اتفقت على بيت للشاعر أو أكثر على وفق وفيات أصحابها . وهذا واضح في أغلب صفحات الكتاب ، كما في القطع 2 ، 3 ، 7 ، 11 ، 14 ، 23 ، 38 .
6. لم يشر المحقق إلى اختلاف اسم الشاعر في المصادر التي أوردت له شعراً ، فبعضها يشير إلى أبي داود ، ابن أبي داود ، الإيادي وتكمن أهمية هذه الملاحظة في أن هناك شعراء يحملون الأسماء ذاتها ولاسيما (الإيادي) فهناك الكثير من الشعراء ممن يحمل لقب الإيادي ، منهم لقيط بن

يعمر وغيره . أما الإشارة المهمة في هذا الصدد التي كنا نأمل منه أن يقف متأنياً فيها هي قضية الأشعار المتدافعة بين أبي دؤاد الإيادي وأبي دؤاد الرؤاسي .

7. هناك إشكالية منهجية أخرى تكمن في تسلسل الأبيات في القطعة الواحدة ، فالمحقق لا يذكر

لنا سبب ورود الأبيات أو تسلسلها بالشكل الذي وضعه، وبخاصة أنها جاءت بشكل مفرد في المصادر . فعلى سبيل المثال أورد قطعة من أربعة أبيات ، كل بيت فيها ورد في كتاب مختلف .

فعمد المحقق إلى تشكيلها في قطعة شعرية مسلسلة الأبيات من دون توضيح في مقدمة القطعة أو في بيان منهج عمله في الجمع والتحقيق التي خلا منها الكتاب ، فكان عليه أن يوضح هذه القضية في مطلب يكون مقدمة للقسم الثاني وتحت عنوان (منهجنا في الجمع والتحقيق) .

8. تلاعب المحقق بإفراده بعض الأبيات كقطع مستقلة على الرغم من أنها قد وردت من ضمن

قطع شعرية ، ويسوغ هذا الأفراد بحجة واهية هي اختلاف رواية القافية كما في القطعة 52

، التي جاء البيت فيها من ضمن القطعة 25 البيت السادس عند غرباوم والقطعة 53 عند

د.هاشم . جاء البيت المفرد عند غرباوم في القطعة 21 البيت السادس والقطعة 74 عند

د.هاشم إذ ورد البيت المفرد ضمن قطعة شعرية عند غرباوم وهي القطعة 23 البيت السابع .

فلا نعلم ما السبب الذي جعل المحقق يورد البيت مفرداً من ضمن قطعة أو قصيدة كاملة

وبمجرد اختلاف رواية قافية بين المصادر ويفرده ويجعله بيتاً قائماً بنفسه . أهكذا يكون المنهج

العلمي في إيراد الأبيات ؟! ، أم أن هناك شيئاً آخر خاصاً بكثرة عدد القطع لديه كي يختلف

ويفوق بها غرباوم ؟!.

9. كثيراً ما يتوهم المحقق في نقل النصوص أو التعليقات ، سواء أكانت من مصادر أم هوامش

الكتاب التي صنعها الدكتور احسان عباس . كما في القطعة (21) عندما نسب الأبيات إلى

ابن عائشة ويزيد حوراء . والصواب أن الأبيات التي جاءت من ضمن كتاب الأغاني لا تنسب

لهم وإنما توهم المحقق فيها ، إذ أن غناء القطعة ولحنها هو ما ينسب لهم في كتاب الأغاني .

وكذلك ذكره لكلام البغدادي صاحب الخزانة عندما قال المحقق على لسان البغدادي ((أنه من

انشاد سيبويه - فعلق المحقق قائلاً - : ولم أجده في الكتاب)) . والصواب أن البغدادي لم

يقبل بهذا ، بل قال : ((وكل العرب ينشدون الخفيف))، وهذا صواب نص البغدادي في خزانته

، أما نص سيبويه فهو ((وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون)) باب الباء والواو فيه ثانية .

ومن تلاعب المحقق بالنصوص ما جاء في (ق 54) فقد تلاعب بنص الدكتور إحسان عباس تلاعبا يخدم توجهه في الديوان ، عندما قال د.هاشم : ((رجّح الدكتور إحسان عباس أن يكون - البيت المفرد في ق 54 - لأبي دؤاد)) والصواب أن الدكتور إحسان عباس لم يرجح نسبته إلى أبي دؤاد وإنما رجحه لأن يكون لأبي المنذر الإيادي . تنظر ص 282 من دراسات في الأدب العربي . وسنورد نص الدكتور عباس وهو ((رقم 36 الأصح أن تنسب إلى أبي المنذر الإيادي)) والقطعة 36 هي عند غرباوم ذاتها عند د.هاشم تحت الرقم 54 .

10. يذكر المحقق في كلامه عن القطع المتداخلة من أن نسبتها إلى الشاعر الآخر الموازي لأبي دؤاد، ولكنه مع هذا يورد القطعة منسوبة للإيادي مع يقينه أنها ليست له وباتفاق من سبقه، كغرباوم وإحسان عباس والجنابي. وهذا واقع في ق 58، 49، 59، 64، على سبيل المثال لا الحصر وعليه فهو لم يهذب القطع الشعرية من جهة استخراج الأبيات التي تنسب صراحة لشعراء آخرين ، كما في القطع 49 ، 59 ، 64 ... الخ .

11. يجنح الباحث إلى عدم ذكر المصادر التي ترد فيها القطعة منسوبة الى شاعر آخر سوى أبي دؤاد ، فيمتنع عن ذكر هذه المصادر على الرغم من أنه استعملها ، أي انه اطلع على هذا البيت أو القطعة منسوباً إلى غير أبي دؤاد فنجد لا يذكر هذا المصدر من ضمن مصادر القطعة التي نسبت لغير الإيادي في غير هذا الكتاب، مخافة أن تُسقط هذه المصادر نسبة القطعة صراحة إلى أبي دؤاد . وتنقلها الى القسم الثاني - غير المتوفر في الديوان - وأعني قسم الاشعار المتداخلة كما في 68 ، 69 ، 70 .

12. كان المحقق شديد الاتكاء على جهد غرباوم في تخريج القطع ولكن من غرائب ما اطلعنا عليه أنه يتلاعب بطبعات الكتب المستعملة بين قائمتي مصادره ومصادر غرباوم ولكن الأغرب من هذا أن الكتاب يذكر في تخريج القطعة بالجزء والصفحة نجد أن الطبعة تختلف كما في كتاب الصناعتين وديوان طرفة ... الخ .

13. يعتمد المحقق إلى استعمال مصادر هي بحد ذاتها أندر من ديوان أبي دؤاد وبهذا يناقض نفسه عندما أشار في مقدمة الديوان إلى أن السبب الذي دفعه لإخراجه هو عدم توفره، فما بالنا

بمصادر غرباوم التي سبقت ظهور الديوان بعشرات السنين؟! منها ثلاث رسائل للجاحظ – ليدن 1903م . وديوان طرفة 1900م ، والمكاثرة للطيلالسي 1927م ، ورسائل أبي العلاء نشرة اكسفورد 1898م ، والكتاب الاخير بنظم بشكل قاطع بأنه أما استعمل الطبعة التي استعملها غرباوم أو ما أعادت مكتبة المثنى طبعه بالاوفسييت عن تلك الطبعة القديمة وهو موجود في أكثر المكتبات .

نقول بأن المحقق لم ير هذه الكتب وإنما استعان بتخرجات غرباوم منها ، فلو شاهد المحقق

هذه الكتب فعلاً لذكر لنا محقق رسائل الجاحظ في نشرة الكتاب من ضمن قائمة المصادر والمراجع تسلسل (77) . وهو (فان فولتن) . وكذا الحال مع كتاب المكاثرة للطيلالسي – فإذا كان قد استعمله كما يدعي – بتحقيق (غاير) للكتاب المطبوع عام 1927م ، فلا نعلم من أين أتى به ، ولو كان الأمر كذا لاستعمل الكتاب المحقق على يد محمد بن تاويت الطنجي المطبوع في اسطنبول عام 1956م . وتنظر كشواهد على هذا الكلام ما جرى في القطعة (79) فيما يخص طبعة معجم ما استعجم بين دراسات لغرباوم والديوان بتحقيق د.هاشم . وكذا الحال مع كتاب المفضليات بشرح الانباري الذي لم يكمل نشرته؟! وهي بتحقيق (لايل) .

14. لم يذكر المحقق الأبيات التي استدرکها على غرباوم ، لا في مقدمة التحقيق ولا في أثناء تخرجه للقطع ، فكان عليه أن يكتب ملحوظة بعد رقم القطعة أو في نهايتها يذكر فيها أن هذه القطعة أو الأبيات لم ترد عند غرباوم ، كي يعرف القارئ جهد المحقق وإضافته على عمل غرباوم وهذا ما دفعنا إلى أن نصنع جدولاً نبين فيه ما لكل واحد منهم ومن نتائج هذا الجدول أن توصلنا إلى نتيجة أن الدكتور أحمد هاشم لم يضيف سوى (سبعة عشر بيتاً) بعد تنقيته من قطع غرباوم ومستدرک الجنابي والقطع التي اثبتنا أنها ليست لأبي دؤاد بالأدلة العلمية وكذلك تنقية الديوان من الشعر المتدافع .

15. لم يذكر المحقق سبب ترجيحه للروايات المختلفة تجاه الأبيات أو المفردات، فكان إلزاماً عليه ذكر السبب كأن يكون مسألة عروضية أو لغوية أو قياسها إلى المصادر التي وردت فيها ، وهذا واضح في أغلب قطع الديوان، علماً أنه التزم في كثير منها بما قاله صاحب كتاب دراسات في الأدب العربي. تنظر على ذلك ق 56 ، 78 ... الخ .

16. لم يلتزم المحقق بإيراد مناسبة النص في أغلب قطع الديوان ، فعلى سبيل المثال القطعة 35 – التي أشار صاحب الجيم – وهو من مصادر تخريجها عند المحقق – إلى أنها قيلت في الادراج. والقطعة 79 التي وهم في مناسبتها بقوله: ((وقال أيضاً يصف غيثاً)) والصواب يصف سحاباً ، كم جاءت في أحد مصادر تخريجه – معجم البلدان .
17. لم يكلف المحقق عناء ذكر مصادر تخريجاته اللغوية والمكانية وهو بهذا تبع غرباوم ومنهجه ، فقد جاءت التخريجات اللغوية واختلاف الرواية مطابقة لغرباوم بنسبة أكثر من 70% مع القطع التي تتشابه مع القطع المكررة عند كلا الباحثين ، فكلنا نعلم أنه في حال التعريف بالمكان أو اسم العلم أو الكلمة الغريبة تجعل مصدر التخريج مرفقاً معها . وهذا ما لا نجده في الديوان بصورة مطلقة . مما يُعد خللاً منهجياً كبيراً .

ملاحظاتنا على قائمة المصادر والمراجع :

ظهرت في قائمة المصادر بعض الهفوات والأوهام والنواقص التي لا بد من الإشارة إليها

وكالآتي :

1. عدم إفراد المحقق قسماً خاصاً بالرسائل والاطاريح ، كما في تسلسل (1) و(100).
2. لم يلتزم الباحث بإيراد وفيات الأعلام بشكل كلي ، إذ أنه قد التزم قليلها وترك كثيرها.
3. لم يلتزم المحقق بمنهج واحد في إيراد أسماء الأعلام ، فمنهم من اكتفى بكنيته أو لقبه ، كما في ت8 (أبو القاسم الزمخشري) وبعضها الآخر ذكره باسم شهرته كما في ت17 (الأصمعي) ، وت41 (ابن المعتز) ، إلا أنه في الجانب الآخر يسرد أسماء الأعلام بشكل منفصل كما في ت20 (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم) وفاته أن يذكر (الباقلائي) .
4. وقع في وهم عند تسلسل الكتب المتشابهة العنوانات في أكثر من كلمة ولاسيما في كتب الامالي والتي يكون تسلسلها الصائب هي (ابن الحاجب ، والشجرية ، والقالي ، والمرتضى) وكذا الحال في كتب تاريخ الأدب .

أما ما يخص نشرات الكتب فلنا ملاحظات كثيرة وموسعة ، سنوردها تباعاً وبحسب تسلسل المصادر في القائمة .

التسلسلات :

11. وهم في أسم الكتاب (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمتقدمين) وصوابه من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ، وفاته أن يذكر اسم محقق الكتاب ، وهو محمد يوسف نجم .
12. فاته أن يذكر محقق الكتاب وهو عبد السلام هارون ، كما فاته أيضاً سنة طبع الكتاب وهي 1958م .
14. من الصواب حذف كلمة ديوان والاكتفاء بما موجود على غلاف الكتاب (الاصمعيات) ، علماً أن هذه الطبعة ليست بالعلمية ، فهو يعرف حقاً أن الطبعة العلمية للكتاب بتحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر .
16. سقطت نشرة الكتاب ، وإذا كانت موافقة لرقم (17) كان الاسلام أن يكون العنوان لثلاثة كتب في الاضداد (الاصمعي ، ابن السكيت ، ...) .
18. وردت العبارة (عني تحقيقه) والصواب (عُني بتحقيقه) .
20. سقط تاريخ الطبع وعند سقوطه يلجأ المحقق إلى تاريخ المقدمة وهي 1954م .
22. سقطت نشرة كتاب الأعلام ، وهي بيروت ، ط3 ، 1969م .
25. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 2002م .
26. ذكر المحقق دار إحياء التراث العربي ، والصواب دار إحياء الكتب العربية .
34. وهم في تاريخ طبع كتاب أنوار الربيع عندما ذكر أن سنة طبعه هي 1969م . والصواب 1968م .
37. فاته أن يذكر أن الطبعة العلمية للكتاب هي بتحقيق الشيخ حمد الجاسر - الرياض - 1980م .
39. فاته سنة طبع الكتاب مع رقم الطبعة وهي ط2 - 1958م . وهي إما أن تكون ط2 - 1958م ، أو ط3 - 1963م ، أو ط5 - 1976م ، علماً أن الأولى والرابعة صدرتا عن دار الكتاب المصري ، والطبعة الثانية والثالثة والخامسة التي ذكرنا سني طبعها خاصة بدار المعارف المصرية - الطبعة المستعملة عند المحقق .
43. فاته أن يذكر سنة طبع الكتاب ورقم الطبعة ، ونجزم قاطعين أن عبد السلام هارون قد طبع الكتاب في بغداد وصدر عن وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - 1982م .

46. ذكر المحقق أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت سنة 1343هـ والصواب أن ما صدر في هذه السنة هي الطبعة الثانية .
47. وهم المحقق في اسم الكتاب عندما ذكره بـ (بهجة المجالس وشحد الذاهن والهاجس) والصواب هو (بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس) ، كما فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1962م .
51. كان حقه أن يوضع بعد تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام د. نوري القيسي رحمه الله .
56. وهم المحقق في سنة وفاة اليعقوبي عندما ذكرها بـ (292هـ) والصواب هي (284هـ) مع أنه قد ذكرها في متن الكتاب ص 6 .
59. وهم المحقق في اسم محقق التحرير والتحرير عندما ذكره بـ (حنفي محمد شرف) .
62. ذكر أن من طبع الكتاب مطابع النعمان ، والصواب مطبعة النعمان .
- 66 و 68 . فاته أن يشير إلى طبعة الكتاب .
69. ذكر المحقق السيرافي والصواب (السكري) لأن الذي أغفل أبو سعيد السكري عن تفسير أشعار هذيل التي استدرکها عليه ابن جني .
72. فاته سنة الطبع وهي 2002م .
74. فاته أن يذكر أن الكتاب بشرح التبريزي ، نشره لويس شيخو ، مطبعة اليسوعيين - بيروت .
75. فاته أن يذكر أن الكتاب طبع عن الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - من 1964م إلى 1975م .
77. نجد أن المحقق ينقل المصدر من غرباوم وقد اكتفى بما ذكره المنقول فيه ، لأن المحقق لو كان قد عاد فعلاً إلى الكتاب لعرف أنه بتحقيق (فان فلوتن) .
79. سقطت من العنوان كلمة الكافي - ليصبح (الجلس الصالح الكافي) .
80. حقه أن يتأخر ويصبح في التسلسل (81) وأن يكون الكتاب الواقع في ت(81) إلى (80) .
82. ذكر تاريخ طبع النسخة المصورة عن حيدر آباد 1344هـ والصواب هو تاريخ طبعة حيدر آباد وليس الطبعة المصورة ، فكان عليه أن يشير بـ (د.ت) والمطبعة هي (الدكن) وليست (الركن) .

85. ذكر المحقق في تحقيق الجزء الثالث: عبد الكريم العزباوي وصوابه (الغزباوي). وعليه كان من الأسلم أن يكتب العنوان بالصورة الآتية: الجيم، أبو عمر الشيباني (206هـ)، تح: إبراهيم الأبياري وآخرين، المط: الأميرية، القاهرة - 1972 - 1975 م.
86. فاته أن يذكر تاريخ طباعة الكتاب وهو 1951 م.
88. فاته أن يذكر أن من حرر الكتاب كرنكو وصححه زين العابدين الموسوي.
89. كان عليه الالتزام بالعنوان وهو (حماسة البحتري) ليكون حظها في التسلسل (88) بدلا من (89)، كما أنه وهم في مطبعتها وهي المط: الرحمانية وليس المكتبة التجارية.
90. كان حظها أن تكون بعد حماسة البحتري ليصبح التسلسل (88) حماسة البحتري و(89) الحماسة البصرية و(90) حماسة ابن الشجري.
93. وهم المحقق في سنة طبع كتاب الحيوان عندما ذكرها (1944) والصواب أن الطبعة الأولى كانت من 1940 - 1947 م.
102. وهم في وفاة عبد القاهر الجرجاني عندما ذكرها (470) والصواب (471هـ)، ولا نعرف ما يقصد بكلمة (التنجي) أهى محمد بن تاويت الطنجي أم محمد التونجي؟
103. وهم في اسم المطبعة ومكانها وتاريخ الطبع، عندما ذكر (مطبعة النعمان - النجف - ط1 - 1391هـ/1970م) والصواب (مطبعة المعارف - بغداد - 1971م).
105. وهم في اسم المحقق والمطبعة وتاريخ الطبع، يقول: (محمد سعد أطلس - المطبعة الهاشمية - دمشق - 1375هـ/1956م) والصواب (محمد اسعد طلس - مط: الجمع العلمي العربي - دمشق - 1957م).
106. من الصواب أن لا يذكره، لأنه قد ذكر الكتاب (دراسات في الأدب العربي) في التسلسل (99) فكان على المحقق أن يقول دراسات في الأدب العربي (شعر أبي دؤاد...) أو أن يذكر الآتي: شعر أبي دؤاد ضمن (دراسات في الأدب العربي).
- ونجد أن الثانية هي عين الصواب. لأن المحقق لم يستعمل بقية الأبحاث الموجودة في الكتاب، إذ أنه تعامل مع شعر أبي دؤاد فقط. فلو كان قد استعمل بقية الأبحاث الموجودة سوى البحث المتعلق بأبي دؤاد لجاز له أن يقول دراسات في الأدب العربي...

111. نجد أن المحقق لم يرجع إلى الديوان نفسه ولا سيما طبعة 1900م ، لأنه لو عاد إليها فعلاً لكتب اسم المحقق بصورة صحيحة وهي (سلسكون - باريس - 1900م) ونظن أنه قد نقل هذا الكلام إما عن غرباوم أو عن الطبعة المصورة بالافوسيت التي أخرجتها مكتبة المثنى سنة 1964م . ونجد من الصواب أن يقول : طبع في مدينة شالون . وليس مطبعة مدينة شالون .
115. فاته أن يذكر المطبعة ويصحح تاريخ الطبع . وهي مط : الجمهورية 1970م ، وليس 1968م كما ذهب المحقق . لأن ديوان لقيط بن يعمر الإيادي طُبع مرتين الأولى عام 1970م عن مطبعة الجمهورية والثانية عام 1997م عن عالم الكتب البيروتية . أما ما ذهب إليه المحقق فهو تاريخ المقدمة (1968م) وليس الطبع .
118. فات المحقق أن يذكر أن الكتاب قد طُبع عن وزارة الأوقاف من سنة 1976-1982م .
119. فاته أن يشير إلى سنة الطبع التي صدرت بها الرسائل عن دار الجيل وهي 1964م .
121. فاته أن يذكر تاريخ الطبع وهو 1975م .
- 122 و 123. نجد أن المحقق قد استعمل تحقيقين لرسالة الغفران، ونسأل ما الداعي إلى هذا الاستعمال؟ وهل يوجد اختلاف بين الطبعتين ولا سيما أن المتن واحد في كلا التحقيقين.
127. فاته أن يذكر اسم المطبعة وهي العصرية .
129. عند استعمال هذا التحقيق لكتاب الزهرة ينبغي الإشارة إلى النصف الثاني ، وعليه يكون العنوان كالآتي : الزهرة (النصف الثاني) لأن الأول بتحقيق لويس فيكل وإبراهيم طوقان ، والمحقق قد استعمل النصف الثاني فعليه يكون العنوان كما ذكرناه ، وقد وهم في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها سنة 1987م ، والصواب 1985م .
138. ذكر اسم المصدر بشرح أبيات المغني والصواب شرح أبيات مغني اللبيب ، وذكر اسم المحقق (أحمد يوسف دقاق) والصواب (الدقاق) ويضاف إلى نشرة الكتاب اسم المطبعة وهي مطبعة زيد بن ثابت - منشورات دار المأمون .
139. فاته أن يذكر إن من صنف وقدم الكتاب هو مصطفى صادق الرافعي مطبعة المعاهد ، نشر مكتبة القدسي .

141. فاته أن يذكر اسم المطبعة وهي عيسى البابي الحلبي والناشر دار إحياء الكتب العربية ، كما فاته أن يذكر اسم المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، وفاته فيه ايضاً رقم الطبعة وسنة الطبع . وهي ط2 - 1939م . فالمحقق كعاداته لا يميز بين دار النشر والمطبعة ؟!
142. فاته أن يذكر مطبعة عيسى البابي الحلبي - (د.ت) .
143. فاته أن يكمل نشرة كتاب شرح جمل الزجاجي - تحقيق صاحب أبو جناح - مؤسسة دار الكتاب - الموصل - 1980م .
144. ذكر المحقق في تسلسل (107) ديوان امرئ القيس وفي هذا التسلسل ذكر شرح ديوان امرئ القيس وكلاهما يحمل النشرة ذاتها . حسن السندوبي - مط : الاستقامة - القاهرة - ط3 - 1953م ، وعليه لا نعلم أيهما يريد إثباته ؟! أو ما الداعي لهذا التكرار .
148. ينبغي على المحقق كتابة العنوان بصورة دقيقة وكما موجود على غلاف الكتاب، فقد ذكر العنوان بـ(شرح شواهد شرح الشافية) وصوابه (شرح شواهد شافية ابن الحاجب).
150. ذكر المحقق أن الكتاب بتحقيق (ماهر أحمد ظاهر كوجان) والصواب هو (أحمد ظافر كوجان) .
156. ذكر شرح المقامات الحربية ، والصواب شرح مقامات الحريري .
157. ينقل الكتاب إلى حرف الكاف .
164. وهم في العنوان المنصوص بين قوسين (تاج اللغة وصحاح العربية) وصوابه (الصحاح في اللغة والعلوم)، لأن المحقق قد أردف بعد العنوان ذكر الأخوين مرعشلي ، علما أن ما اشتغل عليه الأخوين مرعشلي هو الصحاح في اللغة والعلوم ، وفاته فيه أن يذكر سنة الطبع وهي 1974م .، أما عنوانه (تاج اللغة...) فهو بتصحيح احمد عبد الغفور عطار ، عن دار الكتاب العربي ، مصر ، 1957 .
165. ذكر المحقق أن وفاة الهمداني (344هـ) والصواب (334هـ) .
167. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1974م .
168. وهم المحقق في سنة الطبع عندما ذكر 1977-1981م والصواب من 1975-1981م .
171. ذكر المحقق أن كتاب عيار الشعر صدر عن شركة فن للطباعة وصوابه المكتبة التجارية .

173. ذكر المحقق أن تاريخ النشر 1982م ، والصواب 1980-1985م وعليه ينقل تسلسل الكتاب إلى حرف الكاف .
174. وهم في نشرة الكتاب وهي دار المدني - جدة - ط1 - 1405هـ/1985م . وليس كما ذهب إلى أنها جامعة أم القرى - مكة المكرمة - لأن ما ذكره المحقق جهة داعمة لطبع الكتاب .
175. الغرباوي وليس العزباوي . وإن كنا قد اشرنا إلى هذا، ولكن السياق يقتضي الإعادة .
176. الهروي وليس الجمحي .
178. سقطت كلمة وزميله من تحقيق الكتاب .
181. فاته أن يشير إلى أن المطبعة هي مطبعة : لجنة البيان العربي، نشر مكتبة النهضة المصرية .
184. ذكر المحقق كلمة (تحقيق) وصوابها (ضبط)، وفاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1938م .
188. فاته أن يذكر أن دار بيروت اشتركت مع دار صادر في طباعة الكتاب وان نشره استمر من 1965-1967م . وليس كما ذهب المحقق إلى أنها 1965م .
190. وهم المحقق في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها ب (1963م) لأن أول طبعة هارونية للكتاب صدرت ما بين 1966-1977م عن دار القلم (مج1) أما (مج2) صدر عن دار الكتاب العربي عام 1968م ، و (مج3-5) صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب من 1971-1977م ثم صدرت طبعة كاملة للكتاب عام 1979م . وعليه من الممكن أن تكون طبعة دار الكتب قد صدرت عام 1993م ، وليس عام 1963م كما أشار المحقق .
192. صواب العنوان (كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ) وليس كما ذهب المحقق إلى أنه (كنز الحفاظ من كتاب تهذيب كتاب الألفاظ) كما أن لويس شيخو لم يراجعها وإنما وقف على طبعه . لأن من واجب المحقق الثبوت أن يلتزم بالعبارة الموجودة قبيل الاسم لأن هذا من دواعي التحقيق العلمي السليم وهو برهان على استعمال الكتاب بصورة فعلية ، لا أن يتكأ على تخريجات الكتب ويلتزم بما يرد في قوائم مصادرها ومراجعها من أخطاء تنعكس سلباً على العمل. وأن الكتاب طُبع في مطبعة اليسوعيين سنة 1895م في أكثر من 950 صفحة ، وليس كما ذهب إليه المحقق من أنها (الطبعة) كانت عن دار المعارف - تونس - ط2- 2000م .
194. وهم في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها ب (1987م) والصواب (1988م) .
196. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1956م .

197. فاته أن يذكر اسم المصحح وهو كرنكو ، كما فاته تاريخ الطبع وهو 1935م .
198. لم يذكر سنة الطبع ، علماً أن دار المعارف المصرية التي ذكرها المحقق قد طبعت الكتاب بطبعتين الأولى في 1945م ، والثانية في 1956م .
201. سقطت كلمة (بُعِيدَ) من تاريخ الوفاة - ليصبح (بُعِيد 320هـ) .
202. فاته أن يذكر تاريخ طبع الكتاب وهو 1961م .
208. فاته أن يذكر تاريخ طبع الكتاب وهو 1975م .
210. وهم في اسم المطبعة وهي عيسى البابي الحلبي - 1945م ، لأن البجاوي أول ما طبع عن عيسى البابي الحلبي وليس عن دار المعرفة كما ذهب المحقق ، فصدر الكتاب بثلاثة أجزاء في 3130 صفحة .
211. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1971م .
219. ترفع كلمة (والسياحة) من مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي .
228. أورد المحقق كتاب المفضليات بتحقيق شاکر وهارون ، وعند استعمال الكتاب يحيل إلى صفحات تتناسب وطبعة لایل كما في ق 61 .
225. كان إلزاماً عليه أن يشير إلى رقم الطبعة وهي الثانية الصادرة في عام 1969م ، لأن الأولى صدرت عام 1942م ب (450) صفحة، أما الثانية فهي تقع ب (503) صفحة ، مطبوعات مركز التراث ونشره .
230. يجب عليه الالتزام بالعنوان وهو (معجم مقاييس اللغة) وليس كما ذهب إلى أنه (مقاييس اللغة) .
242. فاته أن يذكر اسم المطبعة وتاريخ الطبع وهي مكتبة محمود توفيق - 1944م .
243. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1965م .
249. صواب العنوان (نهاية الأرب) وليس (الإرب) كما ذهب المحقق .
250. فاته أن يذكر اسم المحقق محمد بدر الدين .
252. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي 1966م .
254. فاته أن يذكر تاريخ الطبع وهو 1968-1972م .
- القسم الثاني (شعر أبي دواد الإيادي)

ملاحظاتنا على القطع الشعرية :

يكشف هذا الفصل عن الأخطاء التي رافقت تخريج القطع وكتابتها ، وتبيان مدى خروج المحقق عن المنهج العلمي الرصين في تعامله مع القطع الشعرية بدءاً من التخريج ومروراً بالقطعة الشعرية واللغة واختلاف الرواية، وارتأينا أن تكون الملاحظات مسرودة على وفق تسلسل القطع الشعرية وكالاتي :

ق1 : تخريج القطعة : كان الأولى بالمحقق أن يجمع بين إحالتي كتاب (الجيم) ويوردها بالشكل الآتي : (1 ، 2) الجيم / 3 - 177 ، 117 ، وفاته أن يذكر عندما أورد نسبة الأبيات (2 ، 3) في الخيل إلى (فروة بن خيبري) أنها قد وردت بخمسة أبيات ، ومما فاته أيضاً الإشارة إلى أن الأستاذ علي الجنابي أورد البيتين (3 ، 4) في مستدركه على شعر أبي دؤاد .
أوهام في رواية الأبيات : أورد المحقق رواية الشطر الثاني من البيت الثالث (مموٌ مثلُ) والصواب (ممو نثل) ، وأورد في البيت الرابع الشطر الثاني (كرهت تنائج) والصواب (تنائج) علماً أن التصحيح قد جرى من مصدر تخريج المحقق .
أما الإحالات اللغوية واختلاف الرواية فقد طابق فيها إحالات وتخریجات واختلاف الرواية من شعر أبي دؤاد طبعة غرباوم، ولو كان هذا الإجراء في اللغة واختلاف الرواية هو من جهة المحقق لأشار إلى اختلاف الرواية التي لم يشر إليها غرباوم كما في البيت الرابع عندما وردت كلمة (صارَت) برواية مختلفة عما جاء في اللسان وهي (كانت). و(تنائج) بدلا من (تنائج) كما في الجيم .

ق2 : تخريج القطعة : كان الأجدر بالمحقق أن يشير إلى مجموع الأبيات التي جاءت في كتاب الخيل ويجمع بينها في موضع واحد نحو : وردت الأبيات (1-14) في كتاب الخيل ، لا أن يجعلها مفارقة ، أما الأبيات (15-17) فإنها قد وردت منسوبة إلى امرئ القيس في الخيل والمحجب والمحبوب / 561، واللسان (قصب) ، وأن صاحب العمدة جعلها من المتدافع بين الإيادي ورجل من الأنصار. ونعجب من ذهاب المحقق إلى أنها لأبي دؤاد صراحة، بعد أن أوردها شارح ديوان امرئ القيس وكما مثبت في تخریجها عند المحقق ، نقول لو كانت هذه الأبيات لأبي دؤاد كما ذهب المحقق . لأوردها أبي عبيدة في خيله .

نجد المحقق لم يهتم بترتيب المصادر التي يرد فيها البيت أو البيتين أو أكثر ترتيباً زمنياً بحسب وفيات أصحابها، وهذا من متطلبات التحقيق والبحث السليم. وهذا ينطبق على جُلّ قطع الديوان .

وفاته أن يذكر في التخريج ما ذكره أبو عبيدة عندما قال : (بعض ما في هذه الكلمة على يزيد بن عمر الحنفي)، كما فاته أيضاً أن يشير في قوله : (ورد عجز البيت(1) في تهذيب اللغة ...)، إن صاحب التهذيب نسبه بقوله: ((قال الهذلي أو المهذلية)) .

اللغة واختلاف الرواية : جاءت مطابقة لما ورد عند غرباوم باستثناء قضية ذكر الجزء والصفحة ولاسيما في البيت الثالث عشر من القطعة ، ومن العجيب جداً أن هذه القطعة قد اختلفت عن سابقتها ولواحقها في قضية ذكر الجزء والصفحة عند اختلاف الرواية. ومما فات المحقق أن يذكر رواية (جامي) بدلا من (دامي) في البيت الثاني عشر الذي ورد في كتاب الخيل ، كما فاته أن يذكر أن الأبيات (15 ، 16 ، 17) وردت في مستدرک الجنابي .

ق3 : جاءت مصادر المحقق مطابقة لما ورد عند غرباوم بقضها وقضيضها . إلا أنه وهم في

التخريج على كتاب الحيوان (1: 285) ، الصواب (1: 275) .

وقد وهم المحقق في رواية البيت السابع (إذا استقبلته) والصواب (إذا استعرضته) علما أننا قد نقلناها عن كتاب الحيوان وهو مصدر التخريج الوحيد لغرباوم و د.هاشم .

ق4 : وردت عند غرباوم بيت واحد فقط وهو الثاني ، أما الأول فإن غرباوم نأى عن ذكره لتدافعه

بين أبي دؤاد وزهير بن مسعود الضبي ، ولاسيما أنه ورد عند ابن قتيبة في أدب الكاتب والمعاني الكبير ، والمعاني من المصادر التي فات المحقق أن يذكره على الرغم من أنه قد استعمله كثيراً ، ولكننا نرى أن في نسبة البيت إلى زهير بن مسعود في كتاب المعاني الكبير جعل د.هاشم ينأى عن ذكر المعاني الكبير ، أما ما أورده في التخريج من كتاب الاقتضاب فقد اكتفى المحقق بالإشارة إلى الضبي، وفاته أن يشير إلى أن البطليوسي لم ينسبه إلى أبي دؤاد واكتفى بقوله: ((ذكر ابن قتيبة أن هذا البيت للضبي)) . ومما فاته أيضاً أنه أورد البيت الثاني مكتفياً بإشارة المعاني الكبير التي أشار إليها من سبقه (غرباوم) من دون أن يتحقق من إشارة الشمشاطي إلى أن البيت نسب إلى سلم الخاسر وهو في قصيدة يتفق وسياق الأبيات التي ورد فيها ، وعليه فهذه القطعة تكون ساقطة من شعر أبي دؤاد . لأن الأول تدافعت به

المصادر بين أبي دؤاد وزهير بن مسعود ولكن يلمح من الإشارات التي اهتمت بأبي دؤاد أنها نسبتها إلى زهير بن مسعود. أما البيت الثاني فنجد أنه لسلم الخاسر على الرغم من وروده عند غرباوم ، وعليه ترفع هذه القطعة من الديوان .

ق 7 : فاته أن يذكر أن الأبيات التي وردت في الأصمعيات منسوبة إلى عقبة بن سابق الهزاني، وعليه نجد أنها من الشعر المتدافع الذي لا تصح نسبتها إلى أبي دؤاد صراحة ، ولا سيما أن الاصمعيات أقدم مصدر زمنياً – من مصادر تخريجه ، والمحقق نأى عن نسبتها إلى عقبة عندما أورد تخريج الأبيات الخمسة عشر في الاصمعيات. وفاته أيضاً أن يشير إلى أن البيتين (24)، (30) مما لم يذكر عند غرباوم ، والسبب في ذلك أن البيت (24) قد ورد متدافع النسبة في كتاب الخيل الذي يعد من أبرز المصادر التي اهتمت بشعر أبي دؤاد ، أما البيت (30) فقد ورد في مستدرك الجنابي .

ق 8 : التخريج : نقل المحقق تخريج القطعة من كتاب الخيل ، ولكنه لم يذكر النص الصريح الذي ذكره أبو عبيدة قبل القطعة وهو : ((وقال يزيد بن ضبة الثقفي والناس يحملونها على أبي دؤاد)) . وهذا السبب هو ما دفع غرباوم إلى تجاهلها ، ولا سيما أن أحد عشر بيتاً منها وردت في كتاب الأغاني منسوبة إلى يزيد بن ضبة الثقفي ، على الرغم من أن الخيل والأغاني هي من المصادر المستعملة عند غرباوم .

وعليه نقول : بوجوب إسقاط هذه القطعة من ديوان الإيادي ذلك أنها تتفق وسياق القصة التي وردت فيها الأبيات في كتاب الأغاني عندما قال أبو الفرج في أخبار يزيد بن ضبة التي نقلها عن الأصمعي بقوله: ((وقد أدركته – يعني الأصمعي – بالطائف وقد كان يطلب القوافي المعتاضة والحوشي من الشعر)) ، وقول الإخباريين والرواة من أن العرب قد انتحلت شعره فدخلت أشعاره في أشعارها .

أما قول المحقق : ((وفيها شبه كبير من القطعة (6))) ، ونحن لا نجد أي شبه ذلك أن (ق6) هي بائية مطلقة وعلى بحر الكامل ، أما هذه القطعة فهي بائية مكسورة ومن بحر الهزج ، وعليه فالقطعة تُنسب إلى يزيد بن ضبة الثقفي .

اختلاف الرواية: لا نعلم من أين أتى المحقق برواية (نرى) بدلا من (له) في البيت الثالث عشر محيلا هذه الرواية إلى كتاب الأغاني. فالبيت يخلو من المفردتين، ولكن ما وجدناه - وهي مما فأت المحقق - (موقوفاً) بدلاً من (مربوطاً)، و(قوم) بدلاً من (قزم) .

ق 9 : جميع المصادر مطابقة لما ورد عند غرباوم ، ولكننا نتساءل عن المنهج والداعي الذي اعتمده د.هاشم في تسلسل الأبيات في هذه القطعة وغيرها من القطع .

اللغة : وهم المحقق في هامش (3) ، (بطات) والصواب (سبطات) . ووهم أيضاً في هامش (4) بقوله (المحصنات) والصواب (المحصات) . كما أورد المحقق فراغا بين البيتين (4 و 5) ولا نعلم ما سببه أهو قطع في صورة القصيدة أم ماذا ؟! .

ق 11 : فاته أن يذكر أن البيت (3) ورد في معجم مقاييس اللغة 373/2 ، وأورد المحقق كلمة (الغرب) في القصيدة ، وفي الهامش جعلها (العذب) . التي أوردتها في هـ (5) موافقاً بذلك غرباوم في شرحه لها ، وكلاهما أخطأ - تنظر تصحيحات - د.احسان عباس في نهاية كتاب ودراسات . وهذا إن دل فإنما يدل على التزام د.هاشم بما يرد عند غرباوم وحتى من أخطاء .

ق 13 : مما اختلف فيه د.هاشم عن غرباوم في هذه القطعة إضافة البيت الخامس الذي ورد عند الأستاذ علي الجنابي .

ق 16 : لا نعلم لماذا اجتزأ المحقق هذا البيت من القطعة (13) فحظه أن يكون معها كما هو موجود عند غرباوم .

ق 21 : وهم المحقق في نسبة الأبيات إلى ابن عائشة ويزيد حوراء وأحمد النصيبي . والصواب ما جاء في كتاب الأغاني - مصدر تخريجه (الشعر لأبي دؤاد الإيادي . والغناء لحنين ، ثاني ثقل في مجراها عن اسحاق . وذكر عمر بن بانة أنه لابن عائشة، وفيه لعريب هزج. وفيه ثقل أول ينسب إلى يزيد الحذاء وإلى أحمد النصيبي)، إذن فهذه الأسماء هي أسماء ملحنين ومغنين وليس أسماء شعراء كما ذهب المحقق .

وفي تخريج القطعة خرج المحقق على كتاب مهذب الأغاني ، وهذا لا يجوز لوجود الكتاب الأصلي وهو الأغاني . لذا يكون مصدر التخريج الوحيد هو الأغاني .

ق24 : وردت عند الجنابي في مستدركه لذا ينبغي أن يشير في التخريج إلى أنها جاءت في مستدرك الجنابي وكذلك القطعة (25) التي فاته أن يذكر أنها وردت في كتاب الكامل في اللغة والأدب 334/1 بلا نسبة .

ق26 : قال المحقق: ((ورد البيت (3) في الخيل لأبي عبيدة 84 ، وجعله مما يحمل عليه))، والصواب أنه لم يقل بهذا ، وإنما لم ينسب البيت .

ق27 : فاته أن يذكر أن البيت الثاني ورد في حلية المحاضرة ، ط1 ، الكتاني 175/1 .

ق29 : قال المحقق : ((وردت الأبيات (2، 3، 4) بلا نسبة في الحيوان 239/3 ، والصواب أنها وردت في كتاب البخلاء ص239 ، وليس كما ذهب المحقق إلى أنها في كتاب الحيوان .

ق32: التخريج : إن الأبيات الثلاثة التي استدركها المحقق موجودة فعلاً في مستدرك الجنابي ، ولكن د. هاشم لم يشير إليها ، كما أننا لا نعلم ما الداعي إلى ذكر ديوان أبي دؤاد من ضمن مصادر التخريج ؟! .

أما فيما يخص الأبيات (14.17) فقد نسبت إلى ابن أبي دؤاد في كتاب الأمثال للمفضل

الضبي/38، وسياقها يوحي بأنها قطعة تختلف عن الأبيات التي تسبقها وتليها !.

ومما وقع فيه المحقق من إشكال في التقديم والتأخير بين البيتين (5، 6) فقد كان حق البيت السادس أن يكون خامساً، والخامس سادساً. كما هي في مصدره وكذلك غرباوم . .

ق34: وهم المحقق في نسبت البيت الأول ، ولاسيما في كتاب (نهاية الأرب) إلى أبي دؤاد ، والصواب أنه لإمري القيس مع اختلاف بسيط في روايته .

أما قول المحقق : ((نسب البيت (1) في التذكرة الحمدونية 5: 379 إلى امرئ القيس وهو وهم ،

أما نسب مفرداً إلى أبي دؤاد عندما قال صاحب التذكرة: ((وقال أبو دؤاد وذكر الدرع:

وأعددت للحرب فضفاضة تضاءل في الطي كالمبرد))

أما ما نسب إلى امرئ القيس هو :

وَمَشْدُودَةُ السَّكِّ مَوْضُونَةٌ تَضَاءُلُ فِي الطِّيِّ كَالْمِبْرَدِ

تَفْيِضُ عَلَى الْمَرْءِ أَرْدَاهُ كَفَيْضِ الْأَيِّ عَلَى الْجَدَجِدِ (ديوانه / 188.187)

وفاته أن يذكر ان نسبت البيت (1) في اللسان إلى عمرو بن معدي يكرب ، ومما فاته ايضاً

أن البيت قد ورد في الأنوار ومحاسن الأشعار منسوباً إلى امرئ القيس .

- ومما يستدرك على تخريج القطعة ، أن البيت الأول ورد في المعاني الكبير . وهو من مصادره .
منسوباً إلى امرئ القيس وكذا في عيار الشعر /29 ، ونقد الشعر /113.114 .
- ق36: فات المحقق أن يذكر أن القطعة قد نسبت إلى عمرو بن آلة في الأغاني 20: 142 ، علماً
أن سياق القصة التي وردت في الأغاني تتناسب وسياق القطعة ، وكذلك تاريخ الطبري 2:
49، والروض الأنف 1: 95 ، كما نسبت إلى حرّي بن الدهماء العبسي في مروج الذهب
2: 258.257 ، والأُمالي الشجرية 1: 99 ، ونسبت إلى الحدس بن الدهلاث في آثار
البلاد واخبار العباد / 354.355 ، وإلى جديّ بن الدهلاث في معجم البلدان في مادة
(الحضر) ، وجاء بلا نسبة في الروض المعطار / 205 ، كما لايفوتنا أن نشير إلى أن المحقق
قد اعتمد رواية نشوان الحميري صاحب كتاب الحور العين المتوفى سنة (573هـ) . وهو
مصدره الوحيد . الذي نسبها إلى أبي دؤاد ، بينما تلك المصادر التي نسبتها إلى غير الإيادي
هي اقدم زمنياً واوفى من الحور العين في عرض سياق القصة . ومما يزيد الشك أن المحقق لم
يكن دقيقاً في النقل لأنه قد وهم في رقم الصفحة التي احالها إلى الحور العين ص23 ،
والصواب 298 ، وعلى الطبعة ذاتها التي استعملها المحقق .
- ق38 : قال المحقق : ((ورد البيت (2) في ديوانه ، نقلاً عن ...)) وأورد مصدراً باللغة الانكليزية .
نقول : إنه لم يورد صفحة الديوان وهي 306 هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن البيتين (1)،
(2) قد وردا في المصدر الانكليزي ، وليس الثاني كما ذكر المحقق علماً أنه لم يذكر رقم
الصفحة وهي (1) في ص174، و(2) في 192 . نقلاً عن شعر أبي دؤاد . .
- كما فاته في تخريج البيت (8) أن يذكر كتاب الميسر والقداح . على الرغم من ذكر غرناوم
له . ، ولكننا نشك في معرفة المحقق به (ينظر: كتاب الميسر والقداح، 133 .
- ومما فاته أيضاً في التخريج كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة 113. أما القصيدة فقد وهم المحقق
في مناسبتها عندما قال: ((وقال أيضاً يصف ظبية)) والصواب يصف ثوراً (ينظر: الأغاني
16: 410 طبعة العلمية) .
- كما أن المحقق لم يشر إلى اختلاف النسبة في الأبيات (6، 7، 8) وتدافعها بين الشاعر
وأولاده (تنظر: ص18 من شعر أبي دؤاد ، غرناوم) .

ق41 : يشير المحقق إلى أن الأبيات وردت في جمهرة انساب العرب 1: 496.495 ، وغرباوم يشير إلى جمهرة ابن الكلبي الورقة 36 ، فلا نعلم ما يريد المحقق أن يثبت ، هل جمهرة ابن حزم التي وردت في قائمة مصادره رقم (80) وعنوانها يتطابق مع مصدر التخريج ؟ أم أنه يريد حمهرة النسب لابن الكلبي التي أوردها في قائمة مصادره برقم (83) ؟
وعليه فإذا كان التخريج على جمهرة ابن الكلبي . وهو الصواب نظراً لوجود القطعة فيها وكما هو مثبت عند غرباوم . كان إلزاماً عليه أن يكتب في قائمة مصادره جمهرة انساب العرب لابن الكلبي مثلما مثبت أعلى القطعة ، أما ما كتنا نأمله من المحقق هو أن يتوقف عنده قول ابن الكلبي عندما أورد القطعة : ((قام أبو داود في الموسم فقال ...)) فنحن لا نعلم أكانت هناك مواسم يقال فيها الشعر على عهد أبي دؤاد ؟، إذ أننا لم نجد أي تعليق يخص كلمة (المواسم) من المحقق .

ق42: قال المحقق في تخرجه : ((وردت الأبيات (11، 12 ، 13 ، 14) في رسالة الصاهل والشاحج 158)) والصواب إن ما ورد في الرسالة الأبيات (11، 13 ، 14) فلا وجود للبيت الثاني عشر في الرسالة .
وفاته أن يذكر وجود البيت (33) في شرح ادب الكاتب للجواليقي ص 347 ، والكتاب من مصادره ، وفاته ايضاً أن يخرج البيت المنسوب إلى الكميّ الأسدي من ديوانه وهو 1: 175 .

أما فيما يخص بعض روايات الأبيات التي سلّم المحقق بصحتها ، منها اثباته رواية (رهاها) والصواب (رهانه) لأن الضمير في رهانه يعود على اليوم وليس على الجنة ، ورواية (وانجرادي) والصواب (وانجراري) .

أما ما ذهب إليه في القضايا المتعلقة باللغة ولاسيما في كلمة (الأجشار) وخرجها على أنها (الجماعات) فوهم وقع فيه لأنه قد اتكأ في تخريجها على هامش غرباوم في ص 317 من دراسات ، والصواب أن الأجشار هي المال (الماشية) التي ترعى في مكان بعيد ولا ترجع إلى أهلها في الليل (ينظر: تاج العروس مادة : جشر) وقال الصفدي في المعنى نفسه : ((ويقولون للمكان المنفرد: جَشَرٌ، ومَجَشَرٌ. والجَشَر: القوم يبيتون مكانهم ولا يرجعون الى

أهلهم، يقال: أصبح بنو فلان جَشَرًا، ويقال: مال جَشَرٌ، إذا رعى في مكانه ولم يرجع إلى أهله، وجَشَرنا دوابنا، إذا أخرجناها إلى المرعى)) .

(ينظر: تصحيح التصحيف ق 1 : 216) .

ق 43 : وفيها استند المحقق على كلام ناشر المعاني الكبير ! عندما أورد في هامش الكتاب ((يروى

هذا البيت لأبي دؤاد)) فنحن إزاء منهج علمي يتطلب منا البحث عن الحقيقة كما هي وتوثيقها ، وعليه كان إلزاماً على المحقق أن لا يذكر البيت لأن ابن قتيبة قد ذكره مرتين من غير نسبة ، وما ذهب إليه الناشر وهم ، ثم أنه لم يذكر مصدر تخريجه ، ولكن بالعودة إلى بعض الكتب التراثية وجدنا البيت منسوباً في كتاب الحيوان للجاحظ 1: 182 ، إلى سؤر الذئب ولم نعثر له على ترجمة سوى ما وجدناه في الوافي بالوفيات 3: 213 (سؤر الأسد : محمد بن خالد الضبي) .

ق 48: أورد المحقق هذه القطعة وقد احتجها كتاب الخيل لأبي عبيدة ص 75 ، ولكنها وردت في الكتاب نفسه ص 116 ، منسوبة إلى شاعر آخر وهو (المري) لقول أبي عبيدة : ((وقال المري وهو إسلامي)) وأورده مع بيت آخر ، فكان على المحقق الإشارة إلى هذا النص طلباً للأمانة العلمية ، وقد ورد البيت أيضاً في أساس البلاغة (ث ي ر) منسوباً إلى (عدي) فقط . علماً أن كتاب الخيل هو مصدر المحقق في القطعة ! .

ق 49: لم يذكر المحقق عدد الأبيات في الصاهل والشاحج وهي (1، 2، 4، 5) بمعنى أن البيت الثالث غير مذكور في الصاهل ، وعدم إشارة المحقق إلى ذلك تعطي صورة واضحة للقارئ بأن البيت (3) من ضمن ما جاء في الصاهل ، فكان من المهم أن يشير المحقق إلى ذلك ، كما فاته أن يشير إلى أن الأبيات (2، 4، 5، 6) وردت في موضعين من كتاب الحيوان .

ق 50: أورد المحقق هذه القطعة ناسباً إياها إلى أبي دؤاد وهذا واضح من خلال موافقته على وضعها من ضمن شعر الإيادي ، ولكننا نفاجأ عندما نجد يوافق غرباوم ود . احسان عباس في شكهم من نسبتها إلى أبي دؤاد ، والأغرب من هذا أن المحقق لم يعهد عن أبي دؤاد هذه الالفاظ السلسلة الناعمة ، ومع هذا يوردها له !! .

أما فيما يخص قول صاحب كتاب المضاهاة : ((وقال أبو دؤاد الإيادي لجذيمة الابرش يحضّه على قتل نديمه العبادي احد الاثنين الذين يضرب بهما المثل)) فالمحقق قد ترك الاعتبارات

التاريخية التي تؤدي إلى النتيجة التي توصل إليها غرناوم ود. احسان عباس من شكهم بالقطعة (فنياً) ، ولكننا نريد أن نوضح الأمر بالبعد التاريخي ، فنقول : إن جذيمة الابرش كان موجوداً نحو (320.310 م) ، وأبي دؤاد عاصر المنذر بن ماء السماء نحو (514.554 م) كما ذكر المحقق ص22 وغيره ، وبذلك يكون الفرق الزمني بين وجود أبي دؤاد وجذيمة ما يقرب من مئتي سنة.

كما أن كتاب مضاهاة أمثال قليلة ودمنة يقع من ضمن الكتب التي تهتم بالحكايات والخرافات ، وما أكثر ما تحتاجه هذه الكتب السردية القديمة إلى الأشعار كيما تؤكد واقعية القصة ، مما يجعل قضية الوضع والنحل كبيرة جدا ، علماً انه الكتاب الوحيد الذي انفرد بذكر الخبر هذا ! .

ق52 : أورد المحقق تخريج البيت على الصحاح واللسان من غير تعليق ، نقول : إن البيت قد نسبته الجوهري وابن منظور إلى الطرماح بن حكيم ، ولكن الذي حدث أن ابن بري نسبته إلى أبي دؤاد في سياق نص ورد في متن اللسان والمحقق لم يوضح هذه المسألة ما بين اعتماده على صاحب اللسان وما يقوله أم على رواية ذكرها أحد اللذين روى عنهم ابن منظور ! .
ومما يحسب على المحقق الكريم أنه يجوز لنفسه أن يورد البيت في موضعين بحسب اختلاف رواية قافيته ، وكان يكفي أن يورده مرة واحدة ويشير إلى اختلاف قافيته ، وهذا حاصل في القطعة (74) التي فعل معها الشيء نفسه ! .

ق54: نجد المحقق عندما تضيق عليه الحيلة فإنه يحيل على شعر أبي دؤاد . عمل غرناوم . وباليتهها كانت صحيحة ولاسيما في قوله: ((وقد نُسب فيه إلى الإيادي من غير تحديد)) والصواب أنها نسبت إلى أبي المنذر الإيادي في تعليق الدكتور إحسان عباس ((الآيات 1.4 في الهمداني منسوبة إلى أبي المنذر الإيادي، وكلام غرناوم(الاول في البكري 236). وإشارت د . احسان إلى الصفحة 379)) أما قول المحقق فلا صحة له علماً انه وهم في رقم الصفحة وهي 380 وليس 379 ، وبعد ذلك فالبيت نسب مع ستة أبيات أخرى في معجم البلدان 5: 162 (طبعة: دار صادر) إلى ثعلبة بن غيلان الإيادي، وفاته أن يشير إلى أن القطعة قد وردت بأربعة أبيات في صفة جزيرة العرب .

أما قول المحقق : ((رجح الدكتور إحسان عباس أن يكون لأبي دؤاد . ينظر: ديوانه 321)) ، نقول : إن المحقق قد تجنى على د. عباس ، لأن الأخير لم يرجح نسبة القطعة إلى أبي دؤاد بل على العكس دفع نسبتها عنه ، لقوله في ص 282 من دراسات : ((ورقم 36 الأصح أن تنسب إلى أبي المنذر الإيادي)) والقطعة 36 هي القطعة 54 عند د. هاشم ، وما أوقع المحقق في هذا الإشكال هو عدم المراجعة الدقيقة والفاحصة لشعر الإيادي في كتاب غرباوم ، كما أننا نعجب من أن المحقق وهو مختص باللهجات ومعرفته بالقبائل ومواقعها فلم يخطر في فكره المواقع التي وردت في النص (المغمس ، ظهر الجريب ، فراكس) أهي لقبيلة إياد ؟ ولاسيما أنه أورد مساكن الإياديين ص 9 من ديوانه، ولكننا لم نجد أي ذكر لها في قائمة المواقع والمساكن الإيادية مما يدفع بالقول أن القطعة نسبها المحقق وهما لأبي دؤاد وبذلك يكون حكمها ساقطة علمياً من النشرة .

ق55: اضطرب منهج المحقق في بيان المصادر وتلك التجزئة التي عانت منها مصادره . لا بل جاءت بشكل مبثر لم يراع فيها سني وفيات المؤلفين دعماً للمنهج والرصانة العلمية ، وكذلك عانت القطعة من عدم الضبط فيما يخص التدوير الواقع في أبياتها الأربعة الأولى .

ق56: وفيها لم يعلمنا المحقق كيف اهتدى إلى ترتيب الأبيات بهذه الصورة وهذا الأمر ينطبق على كثير من قطع الديوان . كما أنه لم يذكر كيف عثر له أن يثبت رواية (أبطاله) بدلاً من (أبطالنا) علماً أن الثانية قد وردت في مصدر تخريجه ، ونجد أن السبب هو أن الضمير في (أبطاله) يعود على كلمة (بمشهدى) في البيت الأول أي تشاجرت بمشهدى ابطاله .

(ينظر: اللسان مادة : خرص)

أما البيت الرابع فقد وهم في روايته ، وصوابها (يزر له ويص) ، علماً أنه قد اضطرب ما بين المتن والهامش (اللغة) . وكذلك البيت الخامس إذ أورد (تنتابه) وصوابها (تنتبه) .

ق59: اضطرب المحقق ما بين المتن والهامش أيضاً ، ولاسيما في رقم صفحة كتاب الصناعتين ، ففي المتن خرّج البيتين (2، 3) من ص 108 ، وفي الهامش نقل عن كتاب الصناعتين ص 99 ! ، ولكن المحقق كان له أن يتخلص من هذا الإشكال لو وضع قوسين حول النص ، لأنه قد نقله عن غرباوم ولكنه لم يشر إلى ذلك !! .

وفاته أن يشير إلى اختلاف الرواية في البيت الثاني عندما أخطأ في النقل عن عيار الشعر ولاسيما في كلمة (مره) وصوابها (مَرَّة)، والبيت الثالث عندما أورد (انس) وصوابها (أنس) كما في عيار الشعر أيضاً، والبيت الرابع في (يَطِيرُ) وصوابها (يُطِيرُ) . كما وهم في رواية (حيران) وصوابها أن ما جاء في كتاب الصناعتين (حرّان) فهي على عكس ما ذكره المحقق في الهامش .

ق61: قال المحقق في تخريج القطعة : ((ورد البيت في : العين 78 / 2 (تبع))) ولكن الأمر ليس كذلك فالبيت لم ينسب للإيادي بل هو مجهول في متن الكتاب ، وذهب محققا الكتاب إلى القول : ((لم يهتد إلى قائله)) ! .

وفاته أن يذكر أن البيت جاء في قصيدة في كتاب المفضليات 385، والشعر والشعراء وديوان سويد بن أبي كاهل الشكري، ص 25. في قصيدة طويلة تقع في 108 أبيات ، لذا نرى أن يحذف البيت من الديوان .

ق62: أثبتنا أن القطعة لأبي دؤاد الرؤاسي، ولاسيما أن البيت جاء مع بيتين في تاج العروس منسوباً إلى الرؤاسي وهو في قصيدة تقع في ستة عشر بيتاً (ينظر: ديوانه، ج. وت: محمد يحيى زين الدين، 98). كما وهم المحقق في كلمة (الكذب) وصوابها (الكُذْب) .

ق63: نقل المحقق تخريج القطعة من ديوان أبي دؤاد صنعة غرباوم ولاسيما البيت الثالث ، وما يكشف هذا التوجه أنه نُقِلَ بالجزء والصفحة ذاتها وأحال ذلك إلى طبعة أخرى لديوان ابن أبي حصينة تختلف عن الطبعة التي استعملها غرباوم وكذلك نسبتها وخلاصة القول أن المحقق طالما يعتمد على تخريجات غرباوم ولكنه يتلاعب بنشرات الكتب . كما وهم في إثبات رواية (زيداً) في عجز البيت الأول وصوابها (زيداً) .

ق64 : نسبت إلى بكر بن النطاح في زهر الآداب 3: 16، وأمالى المرتضى 4: 14، وفي شعره (عشرة شعراء مقلون/ 272)، وإلى الحسين بن مطير في معجم الأدباء 4: 98، وفي ديوانه / 72، ونسب إلى أبي حيّة النميري في أمالي الزجاجي / 64 وشعره / 192 .

ق72: من خلال التخريجات التي ذكرها المحقق نجد أنه من غير السليم اثبات المصادر وتثبيت اختلاف رواياتها، لأن البيت قد نسب إلى الطرماح صراحة، اعتماداً على المعنى الإسلامي الذي احتواه البيت (...تقريظ باعق) وهو ثناء المؤذن على الله سبحانه وتعالى لذا وجب رفعه

من الديوان . كما وهم المحقق عندما جعله بلا نسبة في العين وتحذيب اللغة(مادة: تكذ) وفيهما نسب إلى الطرماح ! .

ق73: وهم المحقق عندما قال ك ((ورد صدر البيت (1))) و ((ورد صدر البيت (2))) والصواب العجز في كلا الموضعين ! .

ق75: فات المحقق أن يذكر أن البيت قد ورد في نضرة الاغريض / 84 ، منسوباً إلى أبي دؤاد ، كما نسب في العين 3: 134 إلى لبيد .

ق77: وهم المحقق عندما عدّ الأبيات (1، 2، 3) في الأغاني ، والصواب (2، 3، 4) ، كما أنه لا يجوز استعمال المذهب للخضري، وذلك لوجود الكتاب الكامل وهو (الأغاني) .

ق78: فاته أن يشير إلى وجود الأبيات (1، 4) في كتاب فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص 67 ، وقد نسباً إلى أبي الأسود الدؤلي، وهما في ديوانه ص 31 .

ق79: عدّ المحقق الأبيات (2، 3، 4) مما جاء في معجم البلدان ، والصواب (2، 3، 5). كما نستغرب من صنيع المحقق مع كتاب معجم ما استعجم فهو ينقل بالجزء والصفحة التي وردت عند غرناووم . وهي طبعة مصرية .، ولكننا نجد أن الطبعة التي ذكرها في قائمة مصادره ومراجعته هي بيروتية (عالم الفكر) ! . ومما وهم فيه المحقق مناسبة القصيدة عندما ذكرها ((يصف غيثاً ((والصواب سحاباً .

ق82: فات المحقق أن يشير إلى أن البيت ورد في كتاب التنبيهات لعلي بن حمزة الاصفهاني ص296 ، منسوباً إلى أحيحة بن الجلاح، وهو في ديوانه ج. وتح. ود: محمد حسن باجودة . مطبوعات النادي الادبي . الطائف . السعودية . 1979، ص 124، وإلى أبي صرمة في ديوان الأدب للفارابي / 1: 336 .

ق93: وهم المحقق في قوله : ((نسب (2) إلى النمر بن تولب)) والصواب أن البيتين نسباً إلى النمر في منتهى الطلب / 378 في سياق قصيدة وقد جاء البيت (1) مقابلاً للبيت (12) في قصيدة منتهى الطلب ، والبيت (2) مقابلاً للبيت (15) في منتهى الطلب .

ق94 : وهم المحقق في نسبتها لأبي دؤاد الإيادي ، والصواب أن نسبتها لأبي دؤاد الرؤاسي كما ورد في منتهى الطلب / 459 (طبعة العلمية) ، ولا سيما أن صاحب منتهى الطلب ينقل من دواوين الشعراء وذلك لقوله في مقدمة الكتاب ((ولم أخل بذكر أحد من شعراء الجاهلية

والإسلاميين الذين يستشهد بشعرهم إلا من لم أقف على مجموع شعره، ولم أره في خزانة وقف ولا غيرها)) (ينظر: مقدمة منتهى الطلب / ص4).

ق95: كان لإتكاء المحقق على غرناوم في اختلاف رواية الأبيات أثراً في حصول وهم عنده ولا سيما في هذه القطعة عندما اثبت رواية (كالمنجون) في البيت التاسع ، والصواب ما جاء في حماسة البحري . علماً أنها مصدر رواية البيت . وعلى الطبعة نفسها التي استخدمها المحقق إذ وجدنا رواية (كالمنجون) ، والمنجون : الدولاب ، أي : آلة تدور على محور . ومما وهم فيه أيضاً رقم الصفحة ، فقد أشار إلى أن الأبيات وقعت في حماسة البحري ص87 ، والصواب 124-123 ، وهذا يشي بقضية عدم رؤية الكتاب لأن الأوهام التي وقع فيها المحقق لا يمكن أن تصدر عن مستخدم حقيقي للكتاب .

ق99: ذكر المحقق في هامش (3) ((في الشطر الثاني نقص ، ولعل صوابه: (وطالت لي الأماني) ((، ولكن المحقق لم يذكر أنه قد نقل النص من مستدرك الأستاذ الجنابي ، ولكن المحقق لم يشر إلى المستدرك فكيف يشير إلى التعليق ؟! .

ق101 : أوردها المحقق بأربعة أبيات، نرى أن من الصواب أن يرفع البيتان (3، 4) منها ولأسباب هي : إنهما يختلفان وسياق الأبيات الأخر (2، 1)، وايضاً لأنهما نسباً إلى المنخل الإشكري . وليس المنخل كما ذهب في الهامش . في الغاني كما ذكر المحقق، ولأن عكب هو صاحب سجن النعمان بن المنذر وسياق الابيات (3، 4) يتناسب وقصة مقتل المنخل على يد النعمان . ق103: وهم غرناوم وأوهم المحقق في قضيتين: الأولى، الفصل في الإحالة على كتاب الخيل ، والثانية في الصفحة، والصواب أن يقول: وردت الابيات (1. 8) في كتاب الخيل ص141 وليس الابيات (4. 8) في ص41، وهذا يؤكد مذهبنا في انقياد المحقق وراء منهج وتخرج غرناوم دوغما تمحيص .

ق105: وهم المحقق عندما عدّها من ضمن قافية الألف اللينة ، وصوابها أن تكون مع قافية الميم ، كما وهم في في اثباته رواية مرتحل بدلاً من مرتجل . نقلاً عن كتاب المصون وهو مصدر تخريجه الوحيد . .

جدول بالقطع التي اوردها د. أحمد هاشم وعدد ابياتها بالمقارنة مع عمل غرناوم

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| رقم القطعة عند هاشم. | عدد ابياتها | عددتها عند غرناوم | الزيادة | الملاحظات |
|----------------------|-------------|-------------------|---------------------|---|
| ق1 | 4 | 2 | بيتان (3، 4) | ورد البيتان عند الأستاذ الجنابي في مستدرکه ولم يشر لهما د. هاشم عند ضمهما للقطعة . |
| ق2 | 17 | 14 | ثلاثة أبيات (17.15) | وردت الأبيات المستدركة في مستدرک الجنابي علماً أن المحقق لم يشر إلى ذلك . |
| ق3 | 8 | مطابقة | | |
| ق4 | 2 | 1 | بيت 1 | أسقطنا نسبة البيت الذي استدرکه د. هاشم لأنه قد نسب ايضاً إلى سلم الخاسر ، وهو يقترب من روح العصر العباسي ولا سيما الاهتمام البديعي الموجود فيه .وبعد هذا فالبيت يقع في قصيدة يتناسب وتشكيلها الفني. |
| ق5 | 1 | مطابقة | | |
| ق6 | 1 | لم ترد | بيت 1 | كان المحقق قد خرّج البيت من رسالة الصاهل والشاحج/443، ورسالة الملائكة/277، وكلا المصدرين ذكرا أنه لأبي داود، مع العلم أنهما يذکران في بقية الإحالات أبي دؤاد! لذا نرى سقوط البيت من النشرة |
| ق7 | 30 | 28 | بيتان (24، 30) | وبحال هذه الزيادة يأتي من أن البيت (24) متدافع النسبة ويرجح أنه لعقبة بن سابق كما في كتاب الخيل، وإلى النابغة كما في الوساطة/134، فنأى عن ذكره غرناوم، أما البيت (30) فقد ورد في مستدرک الجنابي. |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|-----|----|------------|----------|--|
| ق8 | 13 | لم ترد | 13 بيتاً | لم ترد عند غرباوم لأنها تنسب صراحة إلى يزيد بن ضبة الثقفي كما في الأغاني، ومجموع شعره من ضمن شعراء ثقيف في العصر الأموي، ج.تح. د: عيضة بن عبد الغفور، مط: دار العلم السعودية، (د.ت)، ص123. |
| ق9 | 5 | مطابقة | | |
| ق10 | 1 | مطابقة | | |
| ق11 | 19 | مطابقة | | |
| ق12 | 1 | مطابقة | | |
| ق13 | 5 | 5 | بيت 1 | *ولكن البيت الثاني لم يرد عند د.هاشم، لأنه قد افرد كقطعة مستقلة. أما زيادة د.هاشم (1 بيت) فجاء في مستدرک الجنابي. |
| ق14 | 3 | مطابقة | | |
| ق15 | 1 | لم ترد | بيت 1 | يحسب للمحقق |
| ق16 | 1 | ذكر في ق13 | | |
| ق17 | 2 | مطابقة | | |
| ق18 | 1 | لم ترد | بيت 1 | يحسب للمحقق |
| ق19 | 6 | مطابقة | | |
| ق20 | 1 | لم يرد | بيت 1 | يحسب للمحقق |
| ق21 | 4 | مطابقة | | |
| ق22 | 5 | مطابقة | | |
| ق23 | 1 | لم ترد | بيت 1 | ترجح نسبته إلى ابراهيم بن هرمة وهو في ديوانه/67. |
| ق24 | 1 | لم ترد | بيت 1 | ورد في مستدرک الجنابي |
| ق25 | 1 | لم ترد | بيت 1 | ورد في مستدرک الجنابي |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|-----|----|--------|---------|--|
| ق26 | 5 | مطابقة | | |
| ق27 | 2 | مطابقة | | |
| ق28 | 1 | مطابقة | | |
| ق29 | 4 | مطابقة | | |
| ق30 | 1 | مطابقة | | |
| ق31 | 2 | مطابقة | | |
| ق32 | 20 | 13 | 7 ابيات | وردت ثلاثة أبيات منها في مستدرك الجنابي ، مما يجعل للمحقق أربعة أبيات . |
| ق33 | 13 | 12 | بيت 1 | أحال المحقق البيت الذي اضافة إلى القصيدة من كتاب الخيل مع بيتين آخرين (10، 11، 12) والبيت المستدرك يحمل الرقم(11) وبالعودة إلى كتاب الخيل لم نجد اي ذكر للبيت !. |
| ق34 | 2 | لم ترد | بيتان | متدافعة النسبة وأغلب الظن أنها لإمرئ القيس،ديوانه/ 78 . |
| ق35 | 1 | لم ترد | بيت 1 | ورد في مستدرك الجنابي . |
| ق36 | 4 | لم ترد | 4 ابيات | لا تعد لأبي دؤاد ، وذلك لتدافعها بين أكثر من شاعر منهم : عمرو بن آله كما في الأغاني20: 142، وتاريخ الطبري2: 49، والروض الأنف 1: 95، وإلى الحدس بن الدهاث في آثار العباد وأخبار البلاد /355، وإلى جدي بن الدهاث كما في معجم البلدان (مادة: الحضر) ، ولمري بن الدهماء كما في مروج الذهب 2: 258.257، والأُمالي الشجرية 1: 99، وتنسب في الحور العين . وهو متأخر . إلى أبي دؤاد ونجد بأنها مما ينسب إلى عمرو بن آله . |
| ق37 | 1 | مطابقة | | |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|-----|----|--------|---------|--|
| ق38 | 11 | مطابقة | | |
| ق39 | 8 | مطابقة | | |
| ق40 | 3 | مطابقة | | |
| ق41 | 5 | مطابقة | | |
| ق42 | 45 | 43 | بيتان | البيت (14) ورد في مستدرك الجنابي، أما (42) فيحسب للمحقق. |
| ق43 | 1 | لم يرد | بيت 1 | وهم المحقق في نسبته إلى أبي دؤاد، عندما أحال التخريج إلى المعاني الكبير، إلا أن ابن قتيبة لم ينسبه في كلا الموضعين، والمحقق قد اعتمد كلام الناشر!، وقد نسب البيت في الحيوان 1: 182، إلى سؤر الذئب وهو ما لم يذكره المحقق على الرغم من رجوعه إلى كتاب الحيوان في مواضع كثيرة. |
| ق44 | 2 | مطابقة | | |
| ق45 | 1 | مطابقة | | |
| ق46 | 15 | مطابقة | | |
| ق47 | 1 | لم يرد | بيت 1 | ورد في مستدرك الجنابي |
| ق48 | 1 | لم يرد | بيت 1 | إن البيت قد ورد منسوباً في الكتاب نفسه (الخيال ص116) إلى شاعر آخر هو الحصين بن الحمام، وقد نأى المحقق عن ذكر هذه الإشارة على الرغم من أنها وردت في الخيل، وهو في أشعار الحصين ص143، وينسب البيت إلى عدي في أساس البلاغة (ث أ ر) لذا فالبيت هو ساقط من جهة النسبة الصريحة إلى أبي دؤاد. |
| ق49 | 6 | لم ترد | 6 أبيات | وردت خمسة أبيات منها في مستدرك الجنابي مما يجعل للمحقق بيتاً واحداً فقط. |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | |
|-----|---|---------------|---|
| ق50 | 7 | مطابقة | شك د. احسان عباس في نسبتها إلى أبي دؤاد وقد نقل المحقق كلام د.عباس، فكيف آن له أن يجعلها صراحة لأبي دؤاد ؟!. |
| ق51 | 3 | مطابقة | |
| ق52 | 1 | ذكر في ق25 | في هذا الإجراء نجد أن المحقق يتلاعب بتكرار الأبيات بمجرد اختلاف قافيتها ، فعلى سبيل المثال هذا البيت ورد على قافية الدال وعندما اختلفت رواية قافيته وأصبحت بقافية الراء نجد المحقق يكرره مرة أخرى في قافية الراء ، فكان الأسلم له أن يذكره في قافية الدال ويشير فقط إلى اختلاف رواية كلمة القافية . |
| ق53 | 1 | ذكر في ق21 | ينطبق عليه ما كتبناه عن البيت السابق . |

| | | | |
|-----|---|--------|--|
| ق54 | 1 | 4 | وردت في أربعة أبيات يحوم حولها الشك، وهم غرباوم وأوهم المحقق في نسبة القطعة ذلك أن د. هاشم قد اخذ بنسبة البكري لها في معجم ما استعجم عندما نسبها إلى الإيادي فقط من دون أن يذكر أبي دؤاد ، والصواب ما جاء في معجم البلدان 5: 162 من أنها لثعلبة بن غيلان الإيادي في سبعة أبيات وقد تجنى المحقق على الدكتور إحسان عباس عندما قوّله ما لم يقله بذكره ((رجّح الدكتور إحسان عباس أن يكون لأبي دؤاد)) ، والصواب أن د. عباس لم يرجّح نسبتها لأبي دؤاد ، وإنما لأبي المنذر الإيادي . ولعلها كنية ثعلبة بن غيلان . (ينظر: دراسات، غرباوم ص282) وفيه النص الذي قاله إحسان عباس ((والرقم 36 الأصح أن تنسب لأبي المنذر الإيادي)) اعتماداً على كتاب صفة جزيرة العرب . |
| ق55 | 5 | مطابقة | |
| ق56 | 5 | مطابقة | |
| ق57 | 1 | لم يرد | يحيى للمحقق بيت 1 |
| ق58 | 4 | لم ترد | عزف غرباوم عن نسبتها إلى أبي دؤاد ، وهذا راجع إلى أمرين ، الأول إنها تنسب صراحة إلى امرئ القيس . وهي في ديوانه . ، أما الأمر الثاني ، إنها جاءت في مصادر متأخرة زمنياً منسوبة إلى أبي دؤاد . |
| ق59 | 5 | 3 | وردت البيتان في مستدرك الجناي . بيتان |
| ق60 | 1 | مطابقة | |

| | | | | |
|-----|---|--------|---------|--|
| ق61 | 1 | لم يرد | بيت 1 | وهم المحقق في نسبته إلى الإيادي ، إعتماًداً على كتاب العين . كما ذكر هو . ولكن صاحب العين لم يذكر أن البيت لأبي دؤاد وهو ما دفع محققَي العين إلى القول : ((لم نَتهَد إليه)) ، وبعد هذا فالبيت منسوب إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري (ينظر: ديوانه تح: شاعر العاشور ، مط: دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، ط1، 1972، ص25). |
| ق62 | 1 | لم يرد | بيت 1 | حق البيت أن يكون لأبي دؤاد الرؤاسي من ضمن قصيدة تقع في ستة عشر بيتاً (ينظر: ديوانه، ج. وتح: محمد يحيى زين الدين . مجلة العرب . ع 1 – 2 س 32 – 1996 ، ص89). |
| ق63 | 3 | مطابقة | | |
| ق64 | 3 | مطابقة | | وهم غرباوم واوهم المحقق عندما نسب القطعة إلى أبي دؤاد، والصواب أنها لبكر ابن النطاح، لأن اثر الصنعة واضح فيها (ينظر: شعر بكر بن النطاح (عشرة شعراء مقلون) ص 272). |
| ق65 | 6 | لم ترد | 6 ابيات | وهم المحقق في نسبتها إلى أبي دؤاد ، لأنها منسوبة صراحة إلى عبيد بن الأبرص في مصادر متقدمة عن مصدره الذي نسبها إلى الإيادي (البصائر والذخائر) ولاسيما أن غرباوم قد اطلع . على الأرجح . على ديوان عبيد لذيوعه في الأوساط الاستشرافية لأنه محقق على يد (تشارلز ليل) وهي في ديوان عبيد تح: ليل ، تر: محمد عوني ، مط: دار الكتب والوثائق . القاهرة . 2009، ص26 في سبعة ابيات. |
| ق66 | 7 | 6 | بيت 1 | ورد في مستدرک الجنابي . |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|-----|----|---------------|---------|--|
| ق67 | 1 | لم يرد | بيت 1 | يحسب للمحقق . |
| ق68 | 3 | لم ترد | 3 ابيات | وردت الأبيات في مستدرك الجنابي . |
| ق69 | 3 | مطابقة | | |
| ق70 | 1 | مطابقة | | |
| ق71 | 4 | لم ترد | 4 ابيات | وردت في مستدرك الجنابي . |
| ق72 | 1 | مطابقة | | |
| ق73 | 7 | مطابقة | | |
| ق74 | 1 | ذكر في ق23 | | |
| ق75 | 1 | لم يرد | بيت 1 | يحسب للمحقق . |
| ق76 | 1 | مطابقة | | |
| ق77 | 4 | مطابقة | | |
| ق78 | 5 | مطابقة | | |
| ق79 | 12 | 11 | بيت 1 | ورد في مستدرك الجنابي . |
| ق80 | 2 | مطابقة | | |
| ق81 | 1 | لم يرد | بيت 1 | يحسب للمحقق . |
| ق82 | 1 | لم يرد | بيت 1 | وهم المحقق في نسبته إلى أبي دؤاد ، ذلك لأن البيت منسوب إلى احيحة بن الجلاح ، ينظر: ديوانه ج. وتح: حسن محمد باجودة ، مطبوعات النادي الأدبي . الطائف . 1979، ص 86 . |
| ق83 | 1 | مطابقة | | |
| ق84 | 9 | 4 | 5 ابيات | وردت الأبيات في مستدرك الجنابي . |
| ق85 | 3 | لم ترد | 3 ابيات | تحسب للمحقق . |
| ق86 | 1 | لم يرد | بيت 1 | ورد في مستدرك الجنابي . |
| ق87 | 19 | مطابقة | | |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|------|-----|--------|---------|---|
| ق88 | 40 | مطابقة | | |
| ق89 | 2 | مطابقة | | |
| ق90 | 1 | لم يرد | بيت 1 | يحسب للمحقق . |
| ق91 | 2 | لم ترد | بيتان | وردت في مستدرك الجناي . |
| ق92 | 2,5 | 2ب | شطر | ورد الشطر في المصدر الذي استعمله غرباوم (كتاب الشعر للفارسي) وأن سبب استبعاده هو إشكالية روايته غير الواضحة في كتاب الفارسي . |
| ق93 | 2 | مطابقة | | وهم غرباوم وكذا د. هاشم في نسبتها إلى أبي دؤاد ، وذلك لأن البيتين ينسبان إلى النمر بن تولب صراحة (ينظر: ديوان . شعراء إسلاميون ، نوري القيسي ، مكتبة النهضة العربية - بيروت - 1984 ، ص388) وما يزيد ثقتنا أن صاحب منتهى الطلب قد اوردها منسوبة إلى النمر ، ولاسيما وابن المبارك كما صرح في مقدمة كتابه من أنه ينقل من دواوين الشعراء . |
| ق94 | 1 | مطابقة | | وهم غرباوم واوهم د. هاشم في نسبتها إلى الايادي، والصواب أنها لأبي دؤاد الرؤاسي، كما في ديوانه 95 ، وقد اوردها منسوبة إلى الرؤاسي صاحب منتهى الطلب وقد فصلنا القول في قضية منتهى الطلب . |
| ق95 | 16 | مطابقة | | |
| ق96 | 2 | مطابقة | | |
| ق97 | 2 | مطابقة | | |
| ق98 | 1 | لم يرد | بيت 1 | ورد في مستدرك الجناي . |
| ق99 | 4 | لم ترد | 4 ابيات | وردت في مستدرك الجناي . |
| ق100 | 10 | مطابقة | | |
| ق101 | 4 | مطابقة | | |

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

| | | | | |
|------|-----|--------|-------|--|
| ق102 | 1 | مطابقة | | |
| ق103 | 8 | مطابقة | | |
| ق104 | 1 | مطابقة | | |
| ق105 | 1 | لم يرد | بيت 1 | ورد في مستدرك الجنابي ، وهي ميمية وقد وهم المحقق في جعلها من ضمن قافية الألف اللينة . |
| ق106 | شطر | لم يرد | شطر | وهم المحقق في نسبته إلى الايادي ، والصواب أنه لطرفة بن العبد ، لأن سياق القصة التي ورد فيها الشطر جاءت مثلاً استخدم فيه جار أبي دؤاد وهو كعب بن مامة الايادي . |
| ق107 | شطر | مطابق | | |
| ق108 | شطر | لم يرد | شطر | ورد في مستدرك الجنابي . |
| ق109 | شطر | لم يرد | شطر | يحسب للمحقق . |
| ق110 | شطر | لم يرد | شطو | يحسب للمحقق . |

الاستدراك على نشرات شعر ابي دؤاد الإيادي

(1)

قال أبو دؤاد الإيادي:

1. نَعَى ابْنُ حَرْيَزٍ جَاهِلٌ بِمَصَابِهِ فَعَمَّ نِزَاراً بِالْبُكَاءِ وَالتَّحُوبِ
2. نَعَاهُ لَنَا كَاللَّيْثِ يَحْمِي عَرِينَهُ وَكَالْبَدْرِ يُعْشِي ضَوْءَهُ كُلَّ كَوْكَبِ
3. وَأَصْبَرَ مِنْ عَوْدٍ وَأَهْدَى إِذَا سَرَى مِنْ النَّجْمِ فِي دَاجٍ مِنَ اللَّيْلِ غِيهِبِ
4. وَأَذْرَبَ مِنْ حَدِّ السَّنَانِ لِسَانُهُ وَأَمْضَى مِنَ السَّيْفِ الْيَمَانِيَّ الْمَشْطَبِ
5. زَعِيمَ إِيَادٍ كُلَّهَا وَخَطِيئِهَا إِذَا قَامَ طَاطَأَ رَأْسَهُ كُلَّ مِشْغَبِ
6. سَلِيلَ قُرُومٍ سَادَةِ الْفَضْلِ قَادَةَ يُئِنُّونَ يَوْمَ الْجُمُعِ أَهْلَ الْمُحْصَبِ

— التخریج :

الأشباه والنظائر/2: 165، وتنسب إلى زيد بن جندب الإيادي في البيان والتبيين/1: 43 .

(2)

1. على رغم سابور بن سابور أصبحت قباب إياد حولها الخيل والنعم

— التخریج :

شرح ما يقع فيه التصحيف / 245 .

(3)

1. كأن عرين ايكنه تلاقى بها جمعاً من نبط وروم

— التخریج :

النكت والعيون للماوردي / 4: 184 .

(4)

1. إذا كنت مُرتادَ الرجالِ لنفعهم فرش واصطنع عند الذين بهم ترمى

— التخریج :

الدر الفريد ، لابن أيدمر / 2: 39 .

قائمة المصادر والمراجع

- آثار البلاد واخبار العباد ، القزويني ، مط: دار صادر ، بيروت ، ط1، 1997 .
أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تح: محمد محيي الدين ، مط: السعادة . مصر . ط4. 1963 .
أساس البلاغة ، الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- الأشباه والنظائر، للخالدين، تح: محمد يوسف نجم، مط: لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1958.
- الاصمعيات، الأصمعي، تح: عبد السلام هارون واحمد محمد شاكر، مط: دار المعارف، مصر، 1963.
- الأعلام، الزركلي، مط: دار العلم للملايين، بيروت، ط 17، 2007.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، عناية: عبده مهنا، مط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط 4، 2002.
- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، البطليوسي، مط: دار الجيل، بيروت، 1973.
- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مط: الجبل، بيروت، ط 2، 1987.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، مط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349 هـ.
- امالي المرتضى، الشريف المرتضى، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مط: عيسى الحلبي ط 1، 1954.
- أمثال العرب، المفضل الضبي، قدم له: د. إحسان عباس، مط: دار الرائد العربي، بيروت، ط 2، 1983.
- الإنباه على قبائل الرواة (نشر مع كتاب القصد والأهم)، ابن عبد البر، مط: السعادة، مصر، 1350 هـ.
- الأنساب، للسمعاني، تقديم: مرجليوث، بيروت، 1976_1981.
- الأنوار ومحاسن الأشعار، الشمشاطي، تح: صالح مهدي العزاوي، مط: دار الحرية، بغداد، 1976.
- البخلاء، الجاحظ، ضبط وشرح: احمد العوامة وعلي الجارم، مط: دار الكتب المصرية، ط 1، 1938.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مط: دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- تاج العروس، الزبيدي، مكتبة الحياة. بيروت. (د.ط)، (د.ت).
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، مط: ستار، نشر: دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2005.
- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، مط: الاستقامة، مصر، 1931.
- تاريخ يعقوبي، لليعقوبي، تح: خليل عمران، مط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001.
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تح: إحسان عباس وبكر عباس، مط: دار صادر، بيروت، 1996.
- تصحيح التصحيح، الصفدي، صدره: فؤاد سركين، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، المانيا، 1985.
- التنبهات على اغاليط الرواة (طبع مع كتاب المنقوص والممدود للقراء)، لعلي بن حمزة، تح: عبد العزيز الميمني، مط: دار المعارف، مصر، 1967.
- تهذيب اللغة، الازهري، تح: عبد السلام هارون، مط: المؤسسة المصرية، ط 1، 1964.
- ثمار القلوب، الثعالبي، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مط: دار المعارف، مصر، 1985.
- جمهرة انساب العرب، ابن حزم، تح: لجنة من العلماء، مط: دار الكتب العلمية، ط 1، 1983.
- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تح: الايباري وآخرين، المط: الأميرية، القاهرة - 1972 - 1975 م.
- حلية المحاضرة، الحاتمي، تح: جعفر الكتاني، مط: دار الرشيد، بغداد، 1979.
- الحماسة لأبي عباد البحتري، ضبط وتعليق: كمال مصطفى، المط: الرحمانية، مصر، 1929.
- الحور العين، نشوان الحميري، تح: كمال مصطفى، مط: السعادة، مصر، 1948.
- الحيوان، للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1969، 3.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط 3، 1989.
- الخیل، أبو عبيدة، مط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط 1، 1358 هـ.

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- الدر الفريد وبيت القصيد ، محمد بن ايدمر، أصدره : فؤاد سركين وآخرون ، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت ، 1989 .
- دراسات في الأدب العربي ، غرنباوم ، تر: د. إحسان عباس وآخرين ، نشر دار ومكتبة الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين ، بيروت و نيويورك، 1959 .
- ديوان ابراهيم بن هرمة ، ج. وتح: محمد جبار المعيد ، مط : الآداب ، النجف ، 1969 .
- ديوان أبي الاسود الدؤلي ، تح: محمد حسن آل ياسين . النجف. 1954
- ديوان أبي دؤاد الرؤاسي، ج. وتح: محمد يحيى زين الدين ، مجلة العرب ، ع 1 - 2 س 32 ، 1996 .
- ديوان احيحة بن الجلاح، ج . وتح.ود:حسن محمد باجودة،مطبوعات النادي الادبي،الطائف،السعودية،1979.
- ديوان امرئ القيس، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم . دار المعارف . مصر.1958.
- ديوان سويد بن أبي كاهل الشكري، تح: شاعر العاشور، مط : دار الطباعة الحديثة،البصرة ، 1972 .
- ديوان عبيد بن الأبرص،تح:السير تشارلز ليل،تر: محمد عوني،مط: دار الكتب والوثائق، مصر ، 2009 .
- ديوان الكميت الأسدي ، تح: داود سلوم ، مكتبة الاندلس ، بغداد،1969.
- ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، 1352 هـ .
- رسائل أبي العلاء ، عناية مرجليوث ، اعادت طبعه بالافسيت مكتبة المثنى ، بغداد ،
- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تح: بنت الشاطئ ، مط: دار المعارف ، مصر ، 1975.
- رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري ، تح: محمد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، 1992 .
- الروض الأنف،السهيلي ،تح: عبد الرحمن الوكيل،مط: دار الكتب الحديثة،القاهرة ، 1967 .
- الروض المعطار في خبر الأقطار ، الحميري ، تح: د. إحسان عباس ، مط: دار القلم ومكتبة لبنان ، بيروت ، 1974 .
- زهر الآداب وثمر الألباب،الحصري القيرواني،تح:علي محمد البجاوي،مط:عيسى الحلبي، مصر ، ط 1 ، 1953.
- شرح ابيات مغني اللبيب،عبد القادر البغدادي، تح:عبد العزيز رباح وآخر،مط:زيد بن ثابت، دمشق،973 .
- شرح ادب الكاتب ، للجواليقي، تح وتقديم : مصطفى صادق الرافعي ، مط: المعاهد ،1350هـ .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تح: أحمد ظاهر كوجان ، مط: دار اليقظة ، دمشق ، 1967 .
- شرح ما يقع فيه التصحيف،لأبي احمد العسكري،تح:عبد العزيز احمد،مط:البابي الحلبي، مصر، 1963 .
- شعراء اسلاميون ، نوري القيسي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط2، 1984 .
- شعراء ثقيف في العصر الأموي ، ج. وتح.ود: عيضة بن عبد الغفور الصوّاط، دار العلم للطباعة ، السعودية ، (د . ت) .
- الشعراء نقاداً ، عبد الجبار المطلبي ، مط: دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1986 م.
- شعر قيس بن زهير ، ج. وتح :عادل جاسم البياي ، مط: الآداب ، النجف ، 1972 .
- الشعر والشعراء،لابن قتيبة ، تح:احمد محمد شاكر، مط:دار المعارف ، مصر ، ط 1 ، 1966 .
- الصباح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، الجوهري ، تصحيح : احمد عبد الغفور عطار ، مط: دار الكتاب العربي ، مصر ، 1957 .
- صفة جزيرة العرب، للهمداني، تح: محمد بن علي الأكوغ، منشورات: دار اليمامة، السعودية، 1974 .
- عشرة شعراء مقلون ، ج . وتح : د. حاتم الضامن، مط: دار الحكمة ، الموصل،1990 .

مجلة التراث أعمال الملتقى الثاني حول المناهج الجزء الرابع جامعة الجلفة 2013

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط: السعادة ، مصر ، ط3 ، 1963 .
- عيار الشعر ، ابن طباطبا العلوي ، تح: طه الحاجري ومحمد زغلول سلام ، المكتبة التجارية ، مصر ، 1956 .
- العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي، تح: السامرائي والمخزومي ، مط: دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1985.1980 .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تح: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1971
- الكامل في اللغة والأدب ، المبرّد ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، مط: دار الفكر العربي ، مصر ، (د . ت) .
- كتاب سيبويه ، تح: عبد السلام هارون ، مط: دار القلم ، القاهرة ، 1966 .
- كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مط: دار الفكر العربي ، مصر ، ط2 ، (د . ت) .
- كنى الشعراء، ابن حبيب، تح: د. محمد صالح الشناوي، مط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990 .
- لسان العرب، ابن منظور ، ضبط : عامر احمد حيدر ، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003 .
- بجاء القرآن، أبو عبيدة، تح: أحمد فريد المزيدي، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت، 2006 .
- كتاب الحب والمحجوب والمشموم والمشروب، السري الرفاء، نشره: مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية . دمشق . (د.ت) .
- مروج الذهب، المسعودي ، ضبط ك يوسف أسعد داغر ، مط: دار الأندلس، بيروت ، ط4 ، 1981.
- مضاهاة امثال كليلة ودمنة ، استخراج : أبي عبد الله محمد اليماني ، تح: محمد يوسف نجم، دار الثقافة ، بيروت ، ط1 ، 1961
- المعاني الكبير ، ابن قتيبة ، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1984 .
- . معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، طبعة: دار احياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت).
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، مط: دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 2007 .
- معجم ما استعجم ، البكري، تح: د. جمال طلبة، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .
- معجم مقاييس اللغة ، احمد بن فارس ، تح: عبد السلام هارون ، مط: دار الكتب العلمية ، ايران (د.ت).
- المفضليات، المفضل الضبي، تح: كارلوس يعقوب لايل، مط: الآباء اليسوعيين، بيروت، 1920 .
- منتهى الطلب من أشعار العرب ، محمد بن ميمون، تح: محمد مصطفى محمود، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2008
- الميسر والقдах ، ابن قتيبة ، نشر: محب الدين الخطيب ، المط: السلفية . مصر . 1924 .
- نصرة الاغريض في نصرة القريض، المظفر العلوي ، تح: نهي عارف الحسن، دمشق ، 1976 .
- نقد الشعر ، قدامة بن جعفر ، تح: كمال مصطفى ، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، 1978 .
- النكت والعيون، الماوردي، تح: السيد عبد المقصود وآخرين، مط: دار الكتب العلمية، بيروت ، 2007.
- الوافي بالوفيات ، الصفدي ، بعناية : ريتز ، مط: المعرف . 1966 .
- الوساطة بين المتنبي وخصومة ، القاضي الجرجاني، تح: محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، مط: البابي الحلبي، 1966 .
- وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تح: إحسان عباس، مط: دار صادر ، 1977 .